

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf – M'SILA
Faculté des Sciences Économiques
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences de Gestion



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنوان:

واقع ومتطلبات تحقيق الوعي الضريبي

دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

تحت إشراف:
أ - نزيه مهدي

من إعداد الطالبة:
- سالمى جمعة

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

قال الله تعالى:

﴿ فَادْكُرُونِيْ اَذْكُرْكُمْ وَاَشْكُرُوا لِيْ وَلَا تَكْفُرُوْنَ ﴾

فأحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

[من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الوالدين الكريمين اللذين كان لهما الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ ميرا أحمد ، رابع بلعباس والأستاذ جباري

عبد الوهاب والأستاذ المشرف مهدي نزيه الذي لم يدخر جهدا في

مساعدتي ولم يبخل علي بنصائحه القيمة ، كما لا أنسى كل من مد لي

يد العون من قريب أو من بعيد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

صدق الله العظيم،

سورة النمل، الآية 19.

إلى:

أمي وأبي الغاليين حفظهما الله لي، وكل إخوتي وأخواتي وإلى
زوجة أخي

رفيقت دربي أختي وصديقتي سماح

كل أساتذتي الكرام من نهلت من فيض علمهم الغزير، وأناروا لي
دروب العلم طوال فترة دراستي... فكان شرفا عظيما لي أن تتلمذت
على أيديهم، جزاهم الله عني خير الجزاء.

وإلى كل من عرفتهم وأحبهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

إلى كل الأهل والأقارب، كل طالب علم،

أهدي عملي هذا...

سالمي

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء.
II	شكر وتقدير
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي	
08	تمهيد
09	المبحث الأول: أساسيات حول الضريبة والتهرب الضريبي
09	المطلب الأول: الإطار النظري للضريبة
09	الفرع الأول: عموميات حول الضريبة
13	الفرع الثاني: طرق تحصيل الضريبة
15	المطلب الثاني: الإطار النظري للتهرب الضريبي
15	الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه
18	الفرع الثاني: أسباب وآثار التهرب الضريبي
22	الفرع الثالث: طرق مكافحة التهرب
23	المطلب الثالث: قياس وتقدير ظاهرة التهرب
23	الفرع الأول: تقدير الاقتصاد السري
26	الفرع الثاني: تقدير عدم الالتزام الضريبي
29	المبحث الثاني: أهمية تحقيق الوعي الضريبي

29	المطلب الأول: ماهية الوعي الضريبي
31	المطلب الثاني: أهمية تحقيق الوعي الضريبي لأطراف العلاقة الضريبية.....
31	الفرع الأول: ماهية الإدارة الضريبية.....
34	الفرع الثاني: ماهية المكلف بالضريبة.....
39	المطلب الثالث: دور الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
39	الفرع الأول: التنمية الاقتصادية.....
45	الفرع الثاني: دور الضريبة الاجتماعية.....
47	المبحث الثالث: ركائز تحقيق الوعي الضريبي.....
47	المطلب الأول: إشعار المكلف بأهمية الضرائب.....
49	المطلب الثاني: العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.....
53	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني : دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

55	تمهيد
56	المبحث الأول: الإطار النظري للمديرية العامة للضرائب بالمسيلة.....
56	المطلب الأول: لمحة عن المديرية العامة للضرائب بولاية المسيلة.....
58	المطلب الثاني: التعريف بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية.....
61	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.....
61	المطلب الأول: أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة.....
63	المطلب الثاني: مجتمع، عينة وأداة الدراسة.....
69	المبحث الثالث: تحليل البيانات اختبار الفرضيات، وعرض النتائج وتحليلها....
69	المطلب الأول: تحليل توزيع أفراد العينة.....
71	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.....
79	خلاصة الفصل.....
81	خاتمة عامة.....

84	 قائمة المراجع والمصادر
91	 الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	درجة الوفاء بالالتزامات واحترام آجال التصريح	30
02	أهم الاقتطاعات التي تستفيد من المداخل الجبائية	48
03	توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة	63
04	المبالغ المبرمجة والمؤسسة لعدد من السنوات	64
05	يوضح وصف محاور الاستبيان	66
06	يمثل معامل ألفا كروم باخ لقياس ثبات الاستبيان	67
07	يوضح صدق المقارنة الطرفية للاستبيان	68
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	69
09	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	69
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات ممارسة النشاط(الخبرة)	70
11	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	70
12	يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الخضوع للضريبة	71
13	يوضح اتجاه إجابات المستجوبين للمحور الأول	72
14	يوضح اتجاه إجابات المستجوبين للمحور الثاني	74
15	يوضح اتجاه إجابات المستجوبين للمحور الثالث	76
16	يوضح مصفوفة الارتباط بين المحاور الثلاث	78

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	60

تقرئة

مقدمة عامة

تسعى العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى الخروج من دائرة التخلف، وتحقيق مستوى حضاري متطور، يتمتع فيه أفرادها بالعدالة والرفاهية والرقى وتحقيق مختلف الاحتياجات، وهذا يتطلب تكافل بين الدولة والمؤسسات والأفراد في تحقيق تنمية شاملة، التي تتطلب الضرورة موارد مالية لتجسيدها.

ومن المصادر التي تعتمد عليها الدولة في هذا السياق الضرائب، حيث أنها كانت ولا تزال من بين أهم مصادر الحصول على الموارد المالية من أجل تمويل الانفاق العام، لكونها إيرادات مستقرة وثابتة نسبيا. بخلاف المصادر الأخرى كالجباية البترولية، والتي تعتمد عليها الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي من بينها الجزائر، حيث تتميز هذه الأخيرة بعدم استقرار إيراداتها.

وترجع أهمية الضرائب بالإضافة إلى دورها التمويلي إلى كونها أداة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية.

وفي المقابل يوجد أشخاص مكلفون بدفع الضريبة، يسعون بشتى الوسائل للتقليل من مبلغ الضريبة الواجب دفعه، وهذا ما يطلق عليه بالتهرب الضريبي، أو التخلص من عبئها بشكل كامل، ونظرا لما للضريبة من أهمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فقد يترتب على التهرب عدة انعكاسات سلبية، ويتجلى ذلك من خلال ضالة حصيلة الضرائب، وهذا ما قد يؤدي بالدولة إلى تغطية هذا النقص من الإيرادات بالرفع من نسب الأعباء الضريبية، وبالتالي زيادة الضغط النفسي لدى المكلف ودفعه إلى التهرب، والتخلص من دفعها باستخدام أساليب مختلفة كالتجنب الضريبي، والذي يعرف بأنه سلوك المكلف الهادف للتخلص من الالتزام بدفع الضريبة، دون مخالفة القانون، أو بالاستفادة من الثغرات الموجودة فيه. ومن أوجه التهرب الضريبي كذلك ما يعرف بالغش الضريبي.

كل هذا قد يؤثر على حجم الوعاء الكلي الخاضع للضريبة، وبالتالي مقدار الضريبة التي تحصل عليها الدوائر المالية.

وهذا ما يجعل تطوير التحصيل الضريبي مرتبط بمدى وعي المكلفين بالأهمية التي تكتسبها الضريبة خاصة في ظل الوضع الراهن للجزائر بفعل تراجع أسعار البترول، مع كون الالتزامات المالية للحكومة في ازدياد.

وفي إطار هذا التشابك، وبالإضافة الى قصور الرقابة الجبائية والإدارة الضريبية في التعامل مع المكلفين، والذين تبقى نظرتهم العدائية تجاه الضريبة قائمة طالما أنها تفرض وتحصل في إطار الالتزام القانوني فقط. فإن الامر يتطلب من الدولة العمل على نشر الأهمية التي تكتسيها الضرائب في ظل الظروف التي تعاني منها، وهذا عن طريق تبني مفهوم تسويق الضرائب وغرس الوعي الضريبي لدى المكلفين والإدارة الضريبية على حد سواء.

ويعرف الوعي الضريبي على اعتبار أنه ضرورة من ضرورات المجتمع، بأنه: "إدراك المكلف الكامل لمسؤولياته المالية تجاه الدولة والمجتمع، حيث أنه كلما ازداد شعور المكلف بواجباته تجاه الدولة، كلما ازداد إقباله على دفع الضريبة".

وهو الأمر الذي سنحاول تناوله في بحثنا هذا من خلال دراسة إشكالية رئيسية نصوغها كما يلي:

أولاً: الإشكالية:

ما هو واقع الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة على مستوى ولاية المسيلة؟ وما هي متطلبات تحقيقه؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية:

ومن خلال هذه الإشكالية يظهر عدد من الإشكاليات الفرعية، والتي سنحاول الإجابة عليها:

- ما هي مؤشرات قياس الوعي الضريبي؟
- ما هي العوامل المساهمة في تكريس الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة؟
- هل العوامل المساهمة في تكريس الوعي الضريبي محققة لدى المكلف بالضريبة في العينة محل الدراسة؟

وبغرض الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الملحقة به تم تبني مجموعة من الفرضيات التي سيتم من خلال البحث إثبات صحتها من عدمه، وقد تم صياغتها في العناصر التالية:

ثالثاً: الفرضية العامة:

غياب الوعي لدى المكلف بالضريبة على أساس العينة محل الدراسة لعدم توفر متطلبات تحقيق هذا العنصر والمتمثلة في ضعف العلاقة مع الإدارة الضريبية وضعف جودة الخدمة العمومية حسب نظرة المكلف.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

- هناك عدم وعي ضريبي لدى المكلفين بالضريبة على مستوى الولاية من خلال العينة محل الدراسة.
- هناك علاقة موجبة بين الوعي الضريبي وعلاقة المكلفين بالإدارة الضريبية.
- هناك علاقة موجبة بين الوعي الضريبي ومستوى جودة الخدمة العمومية.

خامساً: مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- تزويد القراء ببعض المعارف التي تخص الموضوع.
- إبراز أهمية الوعي الضريبي كعامل أساسي لرفع الإيرادات الضريبية.
- قلة الدراسات المعالجة لموضوع الوعي الضريبي.

سادساً: أهداف الدراسة وأهميتها:

إن هدف البحث هو إيجاد إجابة للتساؤلات المطروحة آنفاً، كما نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إعطاء صورة عن أهمية نشر الوعي الضريبي.
 - توضيح أهمية الضرائب للتقليل من ميل دافعيها إلى التهرب وجعلهم يقبلون على دفعها بقدر من الرضا.
 - توضيح أهمية الوعي الضريبي كمحاولة للمساهمة في رفع الإيرادات الضريبية في الوضع الراهن.
- أما أهمية الدراسة فتتمثل في: تسليط الضوء على واقع الوعي الضريبي لدى عينة من المكلفين والوقوف على ضرورات تكريسه.

سابعاً: حدود البحث:

الإطار المكاني: تمثلت في دراسة استبان وزع على مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة.

الإطار الزمني: تمت الدراسة خلال شهري أبريل وماي لسنة 2016.

ثامناً: منهج البحث والأدوات المستخدمة:

إن الموضوع الذي اخترناه استخدم مزيج من مناهج البحث، حيث استخدمنا المنهج الوصفي أثناء عرض المفاهيم الأساسية للموضوع على مستوى الفصل الأول، والمنهج التحليلي من خلال تحليل نتائج الاستبيان الموزع على عدد من المكلفين على مستوى ولاية المسيلة، أما الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات فتتمثل في الاستبانة، المقابلة.

تاسعاً: الدراسات السابقة في حدود علمنا:

1-دراسة حسام فايز أحمد عبد الغفور: العلاقة بين المكلف وإدارة الضريبة وأثرها على التحصيل والجباية، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين سنة 2008، حيث تمثلت إشكالية البحث في، ما أثر العلاقة بين المكلف وإدارة الضريبة في التحصيل والجباية؟

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وسعت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بينها وذلك من خلال التعرف على الحقوق والتزامات كل منهما، ومن ثم أثر ذلك على التحصيل الجبائي.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج وهي أنه يوجد عوامل تؤثر تأثيراً إيجابياً على التحصيل الجبائي، نذكر منها إنصاف المكلف من خلال التنزيلات التي نص عليها القانون، وأخرى سلبية وتتمثل في عدم توافر الثقة بين المكلف والإدارة.

2-دراسة عبد الغاني بوشري: فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، وهي مذكرة ماجستير بجامعة تلمسان سنة 2011، وكانت إشكالية الدراسة كما يلي: ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري؟ وما آثارها في مكافحة التهرب الضريبي؟

سعى البحث إلى دراسة أثر الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وتقييم دور طرق وآليات الرقابة الجبائية في الحد من انتشار هذه الظاهرة، وأهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في التخفيف من حدتها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التهرب الضريبي ونتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي إذ أن الرقابة الجبائية لوحدها غير كافية للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي.

3-دراسة رجال نصر:محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(دراسة حالة الوادي)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2007، وكانت الاشكالية كالتالي:إلى أي مدى يمكننا أن نشخص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث هي:

_مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستخدمون مختلف الطرق سواء كانت قانونية أو غير قانونية قصد تفادي دفع الضريبة.

_انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى مسيري المؤسسات.

_عدم كفاية الرقابة الجبائية المفروضة حاليا على المؤسسات وذلك بسبب النقائص التي تتضمنها الإدارة الجبائية.

عاشرا: صعوبات البحث:

ومن الصعوبات التي واجهتنا:

1-الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جميع المعلومات الخاصة بالبحث بالإضافة إلى مجال الجبائية الذي يعتبر مجال واسع لا حدود له.

2-قلة المراجع حول موضوع الوعي الضريبي.

3-ندرة الدراسات السابقة التي تتناول موضوع الوعي الضريبي.

أحد عشر: خطة البحث:

للوصول إلى دراسة عملية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى فصلين، وقد سبقت هذه الفصول مقدمة عامة.

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالوعي الضريبي، حيث ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث تناولت مفاهيم أساسية حول الضريبة والتهرب الضريبي، أهمية تحقيق الوعي الضريبي بالإضافة إلى ركائز تحقيق الوعي الضريبي.

أما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة التطبيقية للبحث والتي كانت عبارة عن مقابلة بالمديرية العامة للضرائب (المدير الفرعي للرقابة الجبائية)، واستبيان وزع على مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة، حيث قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث. فالمبحث الأول خصص لتقديم مديرية الضرائب بالمسيلة، والمبحث الثاني إلى الإطار المنهجي للدراسة أما المبحث الثالث فيتمثل في تحليل الاستبيان.

الفصل الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للدور الضريبي

تمهيد

يعد الوعي الضريبي من بين أهم المواضيع التي يجب الاهتمام بها خلال الوضع الاقتصادي الراهن، والذي هو عبارة عن شعور المكلف بأهمية التزاماته الضريبية في تحقيق التنمية ورفع المستوى الحضاري للمجتمع، والذي يتجسد من خلال إدراكه للمصلحة العامة، ويختلف الوعي الضريبي من دولة لأخرى، وذلك لاشتماله على العديد من العوامل التي تؤثر عليه وتزيد من نسبته.

وقبل التطرق الى موضوع الوعي الضريبي لابد من الإشارة الى المفاهيم النظرية المحيطة بهذا الموضوع، حيث قسمنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الضريبة والتهرب الضريبي

المبحث الثاني: أهمية تحقيق الوعي الضريبي

المبحث الثالث: ركائز تحقيق الوعي الضريبي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الضريبة والتهرب الضريبي

إن التطرق لموضوع الضريبة والتهرب الضريبي يؤدي إلى طرح تساؤلات عديدة تتعلق بتحديد مفهوم واضح لهذه المصطلحات والإحاطة بها، وعليه سنحاول في هذا المبحث الإحاطة بهذين المفهومين:

المطلب الأول: الإطار النظري للضريبة

تشكل الضرائب الجوهر الأساسي لأي تشريع مالي للجهاز الحكومي خصوصا أنها تعمل على تمويل نفقات الدولة، كما أنها تعد أداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة من أجل تحقيق أهدافها السياسية المالية والاجتماعية للمجتمع.

الفرع الأول: عموميات حول الضريبة

من خلال هذا الفرع سنتعرف على مفهوم الضريبة أنواعها وكذا وظائفها.

أولاً: تعريف الضريبة

تتعدد التعاريف الخاصة بالضريبة وهذا نظرا لتطور هذا المفهوم، وكذا تعدد وجهات النظر المتطرفة له حيث نجد أنه يوجد العديد من التعاريف للضريبة والتي من بينها:

تعريف 1: يمكن أن نعرف الضريبة على أنها "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".¹

تعريف 2: الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وإنما لتمكينها من تحقيق منافع عامة.²

تعريف 3: هي فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة، وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية.³

¹ محمد محرز عياد، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص145.

² زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 118.

³ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 91.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

تعريف 4: تعتبر الضريبة اقتطاع نقدي يمارس عن طريق السلطة وبصورة نهائية، وذلك وفق قواعد قانونية وبدون مقابل محدد من أجل تدخلات مالية تهدف لتحقيق أغراض ذات منفعة عامة.¹

وما يمكن استنتاجه من التعاريف السابقة أن الضريبة:

اقتطاع إلزامي تفرضه الدولة على الأشخاص المكلفين بطريقة نهائية وبدون مقابل فيسبيل تغطية الأعباء العامة الناتجة عن تجسيد برامجها العامة.

ثانيا: خصائص الضريبة

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تحديد الخصائص الأساسية للضريبة على النحو التالية:

1. **اقتطاع نقدي:** يؤديه المكلف بدفع مبلغ من المال بحيث يعتبر هذا الأسلوب أكثر عدالة للمواطن وأكثر مردودا للدولة، لأن جبايتها أسهل ونفقاتها أقل وبالتالي عدم تعرضها للتلف مع سرعة التصرف بها من قبل الدولة.

2. **ضريبة إجبارية ونهائية:** بحيث لا مجال للمناقشة أو الاختيار فعنصر الإلجار (الطرق الإدارية) من خصائصها الرئيسية، وهذا ما يميزها عن موارد الدولة الأخرى ودون النظر إلى فوائدها أو موضوع الخدمات والسلع التي تقدمها للمواطن.

3. **تدفع دون مقابل:** يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه مقابل أدائه الضريبة، بحيث أن فرضها وتوزيع عبئها على الأفراد يستند إلى مبدئين أساسيين هما:

- مبدأ المنفعة الذي يعود أثره على جميع المواطنين من حيث قيام الدولة بالخدمات العامة.
- مبدأ التضامن الاجتماعي الذي يهدف إلى إشباع جميع الحاجيات العامة للمجتمع مع ملاحظة أن الضريبة لا تدفع بالتساوي بين المكلفين، بل تتناسب مع دخل الفرد ونشاطاته الاقتصادية.²

4. **تحقيق النفع العام:** إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعيها فإن الدولة تلتزم باستخدام حصيلاتها لتحقيق منفعة عامة، فزيادة الضرائب أو تناقصها يتغير مع حاجة الدولة المالية، زيادة على دورها في تمويل الخزينة العمومية، كما تلعب دورا مهما في تحفيز الاستثمارات وفي إعادة توزيع الدخل.³

¹ يحي دنيدي، المالية العمومية، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص118.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص116.

³ محمد الصغير بعلي، يسرا أو العلا: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 59.

5. الضريبة تفرض تعبيراً عن سياسة الدولة الداخلية: تأتي هذه الخاصية نتيجة للخاصية السابقة، فهي أداة تدخلية توظفها الدولة في خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وما إليها، وذلك استجابة من الدولة لدورها المرصود في التدخل والعناية والإنماء وتحقيق النفع والرفاهية العامة.¹

ثالثاً: وظيفة الضريبة:

إن وظيفة الضريبة الأساسية هي وظيفة مالية، وهذا المفهوم يعتبر مفهوم تقليدي متعلق بصورة الدولة الحارسة، أما مفهوم وظيفة الضريبة العصرية فلا ينحصر فقط في مفهومها المالي بل قد يتعدى ذلك إلى مفهوم اقتصادي واجتماعي، حيث نجد:

1. **الوظيفة المالية:** تعتبر الوظيفة المالية للضريبة الوظيفة الأصلية، بحيث أن الضريبة هي المورد الأساسي في تمويل ميزانية الدولة، ففي الدول التي تفتقر للثروات الطبيعية، نجد أن الدولة تعتمد أساساً على الضرائب المتحصل عليها من مداخيل الأفراد وريخ المؤسسات، وتسمى الجباية العادية وهي تمثل نسبة 80% من الإيرادات النهائية لهذه الدول، لذا نجد السلطات العمومية في هذه الدول تحرص دوماً على جعل الوظيفة المالية للضريبة منتجة عندما تلزم أكبر عدد ممكن من الخاضعين لها بدفعها وتحد من الإعفاءات الضريبية* التي تؤثر سلباً على المردودية الجبائية.
2. **الوظيفة الاقتصادية:** إن استعمال الضريبة كوسيلة نشاط اقتصادي قد تكون في ظل سياسة شاملة أو في ظل سياسة قطاع، ففي الأولى: انخفاض نسبة الضريبة على الدخل مثلاً قد يؤثر إيجابياً على مستوى الاستهلاك والادخار، أما الثانية، فوظيفة الضريبة الاقتصادية تمارس مثلاً عن طريق العقود الضريبية، التي تبرمها الدولة مع بعض المؤسسات الاقتصادية، وذلك مقابل امتيازات ضريبية شريطة أن توجه هذه الشركات استثماراتها نحو الأهداف الموضوعة في سياسة الدولة.
3. **الوظيفة الاجتماعية للضريبة:** الوظيفة الاجتماعية للضريبة هي عندما تستعمل محاصيل الموارد الجبائية من أجل تغطية نفقات ذات طابع اجتماعي، كتمويل مشاريع السكنات الاجتماعية، تقديم

¹ نصيرة يحيوي، الضرائب الوطنية والدولية، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 13.
* الإعفاء الضريبي: هو إعفاء من جميع أو بعض الضرائب التي تفرضها الدولة، عادة الإعفاء من الضرائب يقدم لفرد أو لمنظمة تقع ضمن فئة ترغب الحكومة في تشجيعها اقتصادياً.

إعانات مالية للمعوزين أو الذين يعانون من أزمة البطالة، فالحكومات تلجأ إلى هذه الوسيلة من أجل التعبير ضمن أحكام قوانين المالية عن سياسة اجتماعية معينة.¹

رابعاً: أنواع الضرائب

تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع مختلفة، حيث تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، ويمكن القول إن الضرائب تنقسم إلى:²

1. الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة

حيث يتضمن أسلوب الضريبة الوحيدة أن تعتمد الدولة على ضريبة واحدة توجد إلى جانبها بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية، ومن أهم ميزاتها أنها تتمتع بالبساطة، وتكون جبايتها أقل تكلفة من الضرائب المتعددة. أما بالنسبة لأسلوب الضريبة المتعددة، فيقتضي تعدد صور الاختصاص التي تتناول عناصر متباينة ومن ميزاتها غزارة الحصيل، حيث تصب في جميع نواحي نشاط المكلف، وأن هذا الأسلوب من الضرائب يؤدي إلى العدالة.

2- الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

حيث تعرف الضريبة على الأشخاص بالضريبة التي تفرض على ذات الشخص، وتدعى أيضاً بالضريبة على الرؤوس أو على الرقاب، وهي تستند إلى رابطة الفرد بالدولة، حيث أن المكلف يعيش على أرض الدولة، ويتلقى الحماية والرعاية، فتفرض الدولة بالمقابل ضريبة على شخصه وعلى وجوده، ومن أهم ميزاتها أنها سهلة التحقق والجباية، وتتلاءم مع إمكانيات الإدارة الضريبية، فلا حاجة للتفتيش عن العناصر التي يتكون منها مطرح الضريبة.

أما الضريبة على الأموال فقد انتشرت في الأنظمة الضريبية المعاصرة، حيث يكون مطرحها مال المكلف، أو بعض عناصر هذا المال، ومن أهم تطبيقاتها الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل، ومن أهم مزايا الضريبة على الأموال، عدالتها لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف.

¹ يحي دنيدي، المرجع السابق، ص 186، 185.

² حسام فايز عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 15، 14.

3-الضريبة العينية والضريبة الشخصية

حيث يقصد بالضريبة العينية، تلك الضرائب التي تتجاهل شخص المكلف وظروفه، وتنتظر فقط إلى الوعاء الذي تصب عليه، مثل ضريبة القيمة المضافة، أما الضريبة الشخصية فهي الضريبة التي تأخذ بعين الاعتبار عند فرضها ظروف المكلف، بمعنى أنها تدخل العوامل الشخصية في مقدرة المكلف التكليفية، مثل ضريبة الدخل.

4-الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

من الصعوبة التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وذلك لعدم وجود معيار يحقق الفصل الواضح بينهما، ولكن هناك معايير للتمييز بينهما وهي: معيار طريقة التحصيل ومعیار الثبات في أساس الضريبة ومعیار نقل العبء الضريبي.

الفرع الثاني: طرق تحصيل الضريبة

يقصد بتحصيل الضريبة مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حصيلة الضرائب إلى خزانة الدولة.¹

ويقصد بتحصيل الضريبة القواعد القانونية التي حددها المشرع الضريبي لجباية الضريبة.

كما نعني بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزانة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المؤسسة مسبقا. والتي تندرج ضمن قواعد تحصيل الضريبة كما يلي:

أولاً: الواقعة المنشأة للضريبة: يحدد كل قانون الواقعة المنشأة للضريبة والتي تعني السلوك الموجب لحصول الدولة على الضريبة من المكلف بها، ويحدد القانون مجموعة القواعد التي تطبق في كل حالة على كل مكلف بالضريبة.

وتمثل تحديد الواقعة المنشأة للضريبة أهمية كبيرة لتحديد شخص المكلف بالضريبة الذي ينشأ في ذمته دين للضريبة، كما يؤثر كذلك في تحديد معدل الضريبة.²

¹ عليز غودود، مرجع سابق، ص 230.

² محمد محرز عیاس، المرجع سابق، ص 258، 257.

ثانيا: طرق تحصيل الضريبة: يتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها:¹

1-طريقة الأقساط المقدمة: طبقا لهذه القاعدة يقوم المكلف بدفع مبلغ الضريبة مقدما تحت حساب أقساط دورية خلال السنة المالية، طبقا لإقرار يقدمه من دخله المحتمل في العام القادم على أساس ما تم تحديده في السنة السابقة للضريبة، وفي نهاية السنة يتم تحديد المبلغ الفعلي للضريبة المستحقة ثم تتم التسوية بين مبلغ الضريبة الفعلي، وما تم تسديده مقدما تحت حساب الضريبة، فإذا تبقى على المكلف أي مبلغ يقوم بسداده لدى الإدارة الضريبية فورا، أو يرحل تحت حساب الضريبة المستحقة العام القادم، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تخفف من وقع الضريبة ، مما يجعل أدائها أمرا سهلا وميسورا.

2-طريقة الحجز من المنبع: وطبقا لهذه الطريقة تحجز الضريبة من دخل المكلف قبل تسليمه له عند النقطة التي يتولد فيها الدخل وقبل وصوله إلى المكلف، وتتسم هذه الطريقة بالسهولة وسرعة التحصيل وانخفاض نفقات الجباية وانعدام التهرب من سداد الضريبة. ومثال ذلك حجز الضريبة من مرتبات وأجور العاملين.

3-التوريد المباشر من قبل المكلف "الممول": يقوم الممول بدفع الضريبة المستحقة عليه إلى الإدارة الضريبية، وتمتاز هذه الطريقة بالبساطة والسهولة في التطبيق، ولكنها تحتاج إلى درجة عالية من الوعي الضريبي للممولين.

ثالثا:ضمانات تحصيل الضريبة: حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب فقد حدد القانون للخرينة العمومية العديد من الضمانات، وأهم هذه الضمانات:²

- حق امتياز الدين الضريبي على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيره من الديون ويكون للخرينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة.
- تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون عن سداد دين الضريبة، ويعتبر الحجز هنا حجزا تحفظيا، ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- منح المشرع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر الموجودة لدى المكلف بالضريبة أو الغير، من أجل تمكينهم من تحديد دين

¹ نصيرة يحيوي، المرجع السابق، ص44.

² محمد محرز عبا، المرجع السابق، ص261.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

الضريبة، بل ويجوز للنيابة العامة أن تطلعهم على ملفات أي دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين.

- تفرض قاعدة الدفع ثم الاسترداد: وهي قاعدة مقررة في التشريع الضريبي، حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبية ومراعاة مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون عن دفع دين الضريبة.
- تعد كافة وسائل محاربة التهرب في نفس الوقت ضمانات لتحصيل الضريبة.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي يحول دون تحقيق الضريبة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، لذا سنتناول في هذا المطلب مفهوم التهرب الضريبي ومختلف أنواعه، بالإضافة إلى الأسباب المؤدية إليه، وكذا آثاره وطرق مكافحته.

الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه

أولاً: تعريف التهرب الضريبي: هناك عدة تعاريف للتهرب الضريبي نذكر منها:

تعريف 01: يقصد بالتهرب الضريبي محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها.¹

تعريف 02: التهرب من الضريبة هو التخلص بإحدى الوسائل المختلفة من الالتزام بدفعها.²

تعريف 03: ويعرف التهرب الضريبي بأنه سعي الملتزم بالضريبة للتخلص منها رغم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، فيعتمد إلى سلوك احتيالي للتخلص من عبئها.³

وتجدر الإشارة إلى أنه في القانون الجبائي الجزائري اكتفى بذكر الحالة العامة للتهرب المنصوص عليها في المادة 101 من قانون الإجراءات الجبائية: "يتعرض كل من يتملص أو حال التملص كلياً أو جزئياً عن طريق استعمال طرق تدليسيه حسب مفهوم المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية من وعاء أو تصفية أو

¹ عناية غازي، الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة، منشورات دار الكتاب، 1991، ص 250.

² فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة، لبنان، 1992، ص 223.

³ عليز غودود، مرجع سابق، ص ص 209، 210.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

تحصيل أية ضريبة أو حق أو رسم للعقوبات الجزائية المنصوص عليها في المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة أو الرسوم المماثلة.¹

ومن أجل إعطاء تعريف أشمل سنحاول إجمال التعاريف السابقة في التعريف التالي:

"التهرب الضريبي هو جميع المخالفات التي تتمثل في عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو عن طريق استغلال الثغرات القانونية بقصد التملص من أداء واجبه الضريبي.

ثانيا: أنواع التهرب الضريبي:

إن التهرب الضريبي وسيلة يلجأ إليها المكلف من أجل التخلص من دفع الضريبة الملقاة على عاتقه، ويكون التخلص بطرق مشروعة دون المساس بالنصوص التشريعية الجبائية وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي، كما يستعمل طرق غير مشروعة تتضمن مخالفة الأحكام والتشريعات الجبائية، فنكون أمام ما يعرف بالغش الضريبي، ويوجد أيضا خلط بين المصطلحات باللغة العربية واللغة الفرنسية، فباللغة الفرنسية، التهرب الضريب هو **Evasion fiscale**، وهو ما يقابله بالعربية التجنب الضريبي والغش الضريبي هو **la Fraude fiscale**.

إن فكرة التهرب الضريبي فكرة أعم وأشمل من فكرة الغش الضريبي، فالتهرب الضريبي هو الجنس أما الغش الضريبي فهو النوع.²

1-التجنب الضريبي l'évasion fiscale: يقصد به أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة أحكام التشريع الضريبي القائم، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات لذلك التهرب هي:

1-1- تهرب ضريبي ناتج عن تغيير سلوك المكلف: وذلك من خلال بعض السلوكيات التي يتخذها

المكلف بغرض تجنب الضريبة والتي تتمثل في:

■ الامتناع عن استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة.

¹ حميد بوزيدة، تدابير مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب على التنمية المحلية في الجزائر يومي 29-30 جانفي 2013، لكلية الاقتصاد، المركز الجامعي الحاج موسى أق-أخموك، تامنغست، 2013، ص 10.

² طور شبتانة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص 15، 16.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

■ ترك النشاط الانتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل.

ونلاحظ أن هذا التهرب يرتكز على إرادة المكلف الذي يجب أن يكون على علم بمختلف الضرائب المفروضة.

1-2- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي: يستند هذا التهرب كون أن الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية، اقتصادية... إلخ، لذلك ينظم المشرع هذا التهرب لتحقيق أهداف معينة مثل إخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات إلى معدل خاص 15% عوض 30% قصد تشجيع الاستثمار.

1-3- تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي: قد يتحقق التهرب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي، وهو ناتج عن إهمال المشرع، وفي هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال هذه الثغرات مستعينا بأهل الخبرة والاختصاص.

2- الغش الضريبي la fraude fiscale:

الغش الضريبي هو عبارة عن تهرب من الضريبة بطريقة غير شرعية أي بمخالفة مباشرة للقانون الضريبي فهو تخلص من الضريبة، وإعطاء عرض خاطئ للواقع، أو تفسير مضل، ومن أجل ذلك تستعمل طرق الغش والاحتيال، حيث توجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي:

- عدم تقديم المكلف القانوني تصريح ضريبي عن النشاط الخاضع للضريبة معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، وفي هذه الحالة يكون التهرب كلي.
- إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية.
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى تقليص الأرباح المفروضة عليها الضريبة، وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة.
- إخفاء أو تهريب أموال المكلف بالضريبة حتى لا يدفع قيمة الضريبة بحيث يتعذر على إدارة الضرائب الحصول على مستحقاتها اتجاهه.

وحتى يعتبر أي سلوك كغش ضريبي يجب توفر عنصرين أساسيين هما:

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى توفر النية السيئة لذلك السلوك.¹

الفرع الثاني: أسباب وآثار التهرب الضريبي

أولاً: أسباب التهرب الضريبي

يرجع انتشار ظاهرة التهرب إلى وجود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها والتي ساعدت على نموها واتساعها ومنها:

1. الأسباب الاقتصادية: تؤدي مجموعة من الظروف الاقتصادية الخاصة بالمكلف والظروف الاقتصادية العامة إما إلى التهرب من الضريبة أو إلى عدم قيامه بواجبه الضريبي كاملاً، ومن أهم هذه الظروف:

- المقارنة بين ما يحصل عليه المكلف من منفعة وما يتعرض له من مخاطر بسبب تهربه من الضريبة ولعل مبلغ الضريبة يعد من العوامل الحاسمة في هذه المقارنة، فيزيد ميل المكلف نحو التهرب كلما زاد عبء الضريبة الملقى عليه.
- درجة رخاء المكلف فكلما زاد رخاء المكلف زادت محاولات التهرب حيث يدفعه رخاؤه إلى استثمار الضريبة غير المدفوعة لتدر عليه أرباحاً تزيد عن الغرامة في حين يتعذر على ذوي الدخل القليل استثمارها، وكذلك يختلف نطاق التهرب باختلاف الظروف الاقتصادية العامة، فيزيد التهرب في فترات الكساد ويقل في فترات الرخاء، ففي فترات الرخاء تقل درجة حساسية الأفراد مع ازدياد دخولهم. ويلاحظ أن موقف الدولة تجاه التهرب يختلف في فترات الرخاء عنه في فترات الكساد، ففي حين تبدي الدولة نوعاً من التساهل في فترات الرخاء بسبب زيادة إيراداتها، تتشدد في فترات الكساد بسبب انخفاض إيراداتها.²

2- أسباب تشريعية: تعود هذه الأسباب إلى:³

- تعقد تشريعات الضرائب وعدم استقرار النظام الضريبي من شأنه أن يخلق عدة مشاكل للمكلف تتجلى في عدم فهمه للنصوص القانونية.
- تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف بالضرائب وترك ثغرات يمكن التسلل منها بسهولة.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 154، 155.

² خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، العدد الثاني، المجلد 16، 2000، ص ص 169، 170.

³ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 42-44.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

- إن النظام الجبائي هو نظام تصريحي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف، وهذا ما يزيد من نسبة التهرب.
 - 3- أسباب إدارية: ومن هذه الأسباب ما يلي:
 - العدد الهائل للمكلفين بالضريبة والملفات المعروضة للدراسة.
 - نقص عدد الموظفين ونقص كفاءتهم المهنية، مما يترتب عليه صعوبة الحصر الدقيق للمكلفين وللأوعية الضريبية.
 - ضالة المرتبات وغياب المكافآت المحفزة مما يجعل الموظفين يواطئون مع المكلفين لمساعدتهم على التهرب مقابل رشاي.
 - صعوبة تقدير الوعاء الضريبي واعتماد إدارة الضرائب على النظام الجزافي الذي يقدر قيمة الضريبة بأقل من القيمة الحقيقية، أو أكثر من قيمتها.
 - 4- وفرة المداخل: كنتيجة لعائدات الصادات من المواد الأولية والخام، وما توفره من إيرادات ضريبة على هذه المداخل، كان السبب في اعتبار المداخل الضريبية ثانوية.
 - 5- عدم تحقيق الضريبة للعدالة الاجتماعية كنتيجة لعدم الرشادة في الانفاق.
- بالإضافة إلى الأسباب السابقة، نجد أيضا:¹
- 6- عدم المساواة في التطبيق، بحيث تكون جباية الضريبة مركزة على بعض المكلفين دون غيرهم.
 - 7- عدم اقتناع المكلف بدفع الضريبة في كيفية استخدامها من قبل الدولة.

ثانيا: آثار التهرب الضريبي

تعتبر الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق العديد من الأهداف، لذلك فإن الإخلال بالواجب الضريبي يؤثر على الدور المنوط بها، وعليه يؤدي التهرب إلى عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها إلى:

¹ محمد براق، نور الدين كروش، تأثير الفاقد الضريبي على التنمية الاقتصادية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب على التنمية المحلية في الجزائر يومي 30/29 جانفي 2013، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي الحاج موسى أق-أخموك، تامنغست، الجزائر، ص6.

1. الآثار المالية:

يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة، بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها في ظل عجز الميزانية تضطر الدولة للجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الاقتراض، إلا أن ذلك الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.¹

2. الآثار الاقتصادية: ويمكن تحليل الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي كما يلي:²

- **التأثير على المنافسة:** يقوم التهرب الضريبي بالإخلال بقواعد المنافسة حيث تكون المؤسسات المتهربة من دفع الضرائب أحسن وضعية من المؤسسات التي تلتزم بأداء واجباتها الضريبية وخاصة عندما تكون الضرائب مرتفعة، وذلك عن طريق الاستفادة من مبالغ الضرائب غير المقطوعة ومساهمتها في التمويل وتقوية مكانتها في السوق، إضافة إلى حصولها على تكاليف منخفضة تسمح لها بطرح أسعار منخفضة تمكنها من اقتناص الزبائن، وهو ما يؤدي إلى إزاحة المؤسسات الأخرى ويخلق جوا من المنافسة غير المشروعة.
- **التأثير على توجيه النشاط الاقتصادي:** يؤدي التهرب إلى جذب عناصر الإنتاج نحو الأنشطة التي تكثر فيها هذه الظاهرة، حيث يقوم المكلفون باختيار النشاط بناء على اعتبارات جبائية كمعدل الضرائب الخاصة بالنشاط، وطريقة التحصيل، ودرجة الحساسية تجاه التهرب، وتوفر طرق التهرب من دفع الضريبة، ومدى إمكانية الإفلات من قبضة الرقابة الجبائية، وهو ما يوجه النشاط الاقتصادي إلى وجهة قد لا تخدم سياسة الدولة في توظيفها للضريبة.
- **إعاقة النمو الاقتصادي:** يشكل التهرب الضريبي عائقا أمام تحقيق النمو الاقتصادي، إذ أن أثر إعاقة المنافسة الاقتصادية يؤدي إلى كبح التطور والنمو الاقتصادي، كما أن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين ادخار عام وهو ما يحد من إمكانية القيام بالمشاريع الاستثمارية.

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 161، 162.

²عبد الغاني بوشي، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، (1999-2009)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص ص 80، 81.

■ **التأثير على إعادة توزيع الدخل:** يهدف النظام الضريبي من خلال الضرائب على الدخل إلى التوزيع العادل والأمثل للعبء الضريبي على المكلفين وتكوين مساهمتهم فيه كل حسب قدرته التكليفية، إلا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى التوزيع غير العادل للعبء الضريبي على المكلفين وبالتالي فهو يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب توزيع الدخل في غير صالح الشرفاء، وهو ما يخالف مبدأ العدالة في توزيع الدخل.

بالإضافة إلى العناصر السابقة يوجد كذلك:¹

3. الآثار الاجتماعية: يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها، بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها أي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي، وتؤدي كثرة التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

4. الآثار على فعالية النظام الضريبي: يعتبر التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي، لذلك فإن انتشار ظاهرة التهرب يعتبر دليل على عدم فعالية النظام الضريبي، في هذا المجال نجد أن التهرب الضريبي لا يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية، ويبعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب على عدم تحقيق أهداف* السياسة الضريبية، المالية، الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة، ونظرا للآثار التي تترتب على التهرب الضريبي فإن مختلف التشريعات الضريبية تعمل على مكافحة هذا التهرب بشتى الوسائل المتاحة.

¹ناصر مراد، المرجع السابق، ص 163 ، 164.

*السياسة الضريبية: تعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءا من سياسته الاقتصادية وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية المحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

الفرع الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي

يوجد هناك أكثر من طريقة لمكافحة التهرب الضريبي وذلك بعد معرفة السبب للتهرب، وتختلف كل طريقة من دولة لأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الطرق لا تمنع من التهرب وتقضي عليه بل قد تحد من انتشاره، ومن هذه الطرق:

1. حق الاطلاع: يجوز لموظفي الضرائب الاطلاع على الوثائق والملفات التي يحوزها المكلف، وذلك ضمن القانون مما يجعل المكلف يقدم معلومات صحيحة.
2. تقديم إقرار مؤيد باليمين: تلجأ بعض التشريعات إلى الطلب من المكلف حلف اليمين بشأن صحة المعلومات التي يقدمها للدوائر الضريبية (كما يحصل في فرنسا).
3. التبليغ بواسطة الغير: تجيز بعض القوانين في بعض الأحوال لكل شخص أن يدلي إلى الدوائر المالية بمعلومات من شأنها أن تساعد على اكتشاف التهرب الضريبي، ومنح مكافآت مادية لمن يقوم بهذا التبليغ.
4. عدم المبالغة في تعدد الضرائب: يجب أن تفرض الضرائب بالسعر والعدد القابل للتطبيق وأن تتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد وامكانيات المواطنين، ومن أجل هذا تلجأ الكثير من الدول إلى إعادة صياغة القوانين الضريبية بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والمالية.
5. الجباية من المصدر: تلجأ بعض الدول إلى جباية الضريبة من منبعها وذلك لكي تضمن توريدها للحزينة وتقليل احتمالات التهرب، كأن تقتطع الضريبة على دخل الموظف من رب العمل قبل توزيعه على العاملين أو اقتطاع ضريبة الإنتاج من المصنع.¹
6. ضرورة توافر الجزاءات الضريبية المناسبة على التهرب الضريبي: من العوامل التي تساعد على شيوع التهرب عدم وجود العقوبات الكافية على هذه الجريمة، أو توجد عقوبات ولكنها غير رادعة لذلك ينبغي تقرير العقوبات الكافية والرادعة على التهرب الضريبي.
7. ينبغي أن تعمل الحكومات جاهدة على توجيه الحصيلة الضريبية على الأوجه المفيدة للمجتمع، ويجب أن يشعر أفراد المجتمع بأن قيامهم بدفع الضريبة له فوائد محسوسة.²

¹ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، المرجع السابق، ص 54.

² الحاج موسى منصور، فاطمة محبوب، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب على التنمية المحلية في الجزائر يومي 29-30 جانفي 2013، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي الحاج موسى أق-أخموك، تامنغست، 2013، ص 10.

8. نشر الوعي الضريبي: لابد من تعريف المواطنين بالضريبة وطرق تحصيلها وتاريخ سدادها، كما يجب تبليغ المكلفين باستخدامات الإيرادات الضريبية التي تتفق في مجالات خدمية تعود بالفائدة على المجتمع بأكمله، كما قد تعود عليهم مباشرة في إطار تقديم مساعدات مالية لتفادي مؤسساتهم من الإفلاس أو الخسارة.

وتكون الوقاية من التهرب الضريبي بتنمية الوعي الأخلاقي وإيقاظ الحس الجبائي لدى الأفراد بأن دفع الضرائب هو التزام أخلاقي واجب، قبل أن يكون التزاما قانونيا إجباريا لأنه التعبير الحقيقي عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين، لذا من الضروري نشر وتعميم ثقافة جبائية.¹

المطلب الثالث: قياس وتقدير ظاهرة التهرب

عموما توجد طريقتين لقياس حجم التهرب الضريبي

الفرع الأول: تقدير الاقتصاد السري

يشمل الاقتصاد السري مجمل النشاطات والمداخل الغير مصرح بها للإدارة الجبائية من طرف المكلفين وغير مدرجة ضمن الناتج الوطني الخام، لذلك فإن عملية تحديد حجم الاقتصاد السري يسمح بقياس وتقدير ظاهرة التهرب الضريبي، ويعتمد تقدير وإحصاء الاقتصاد السري بناء على معطيات الناتج الوطني الإجمالي والمعاملات النقدية وسوق العمل وعوامل الإنتاج.

أولا: المنهج النقدي: وتوجد ثلاثة أشكال للمنهج النقدي هي:

1. متغير المعدل الثابت: يركز هذا المنهج على فرضية وجود معدل نقدي ثابت في ظل عدم وجود الاقتصاد السري، ويتطلب هذا المنهج تحديد السنة المرجعية التي على أساسها نقارن المعدل النقدي الثابت بمختلف الأسعار النقدية للمراحل المدروسة وعندما يكون المعدل النقدي لسنة معينة مدروسة أكبر من السنة المرجعية نعتبر الكتلة النقدية الزائدة نتيجة نشاطات الاقتصاد السري، ونحدد حجم التهرب الضريبي بضرب حجم الاقتصاد السري في المعدل الضريبي المتوسط المفروض، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

¹ الثقافة الجبائية: تعرف على أنها مجموعة العلاقات الضريبية التي تشكلت في الثقافة الوطنية من أجل تحسين الإيرادات الضريبية، التي تشمل موقف وسلوك المشاركين

¹ براق محمد، نور الدين كروش، المرجع سابق، ص 11.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

في البداية نحسب حجم الاقتصاد السري بتطبيق المعادلة التالية:

$$AEST = \frac{(M2-M1).PNB}{M2}$$

حيث أن:

AEST : يمثل حجم الاقتصاد السري.

M1 : يمثل الكتلة النقدية للنسبة المرجعية.

M2 : يمثل الكتلة النقدية للنسبة المدروسة.

PNB : تمثل الناتج الوطني الخام.

ثم نحدد حجم الغش الضريبي بتطبيق المعادلة التالية:

$$V.F.F = \frac{[(M2-M1).PNB].Tm}{M2}$$

حيث أن **v.f.f**: حجم التهرب الضريبي.

Tm : يمثل المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

ولقد وجهت لهذا المنهج عدة انتقادات منها:

- كونه يستند على فرضيات هشة، ففي الواقع ليس دوما المعدل النقدي ثابتا.
- إن النتائج المحصلة تكون تابعة للمرحلة المرجعية المحددة.
- إن سرعة دوران النقود في الاقتصاد المشروع قد تختلف عن تلك المتعلقة بالاقتصاد السري.

2. متغير المعادلة النقدية: يعتمد هذا المتغير على فكرة وجود علاقة مباشرة بين الجباية والاقتصاد

السري، بحيث أنه يعتبر وجود الاقتصاد السري كنتيجة مباشرة للضرائب المرتفعة. ومن أجل قياس حجم التهرب الضريبي نستخدم معادلة طلب العملة التي تراعي المتغير الضريبي، حيث نحسب أولا سرعة دوران العملة القانونية التي يفترض أنها نفسها في الاقتصاد السري ثم نحدد حجم الاقتصاد السري وفي الأخير نحدد حجم التهرب الضريبي، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$AEST = \frac{[(M3-M2).PNB]}{M0}$$

حيث أن:

$(M3 - M2)$: تمثل العملة غير الشرعية.

$M0$: يمثل العملة الشرعية.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

وبالتالي فإن حجم التهرب الضريبي يحسب بالمعادلة التالية:

$$V.F.F = \frac{[(M2-M1).PNB].Tm}{M0}$$

وتكمن نقائص هذا المقياس في أنه:

- ✓ يفترض سرعة دوران العملة غير الشرعية هي نفسها العملة الشرعية، وهذا ليس دوماً صحيحاً.
- ✓ إن هذا المقياس ضيق بحيث أنه يراعي الغش الناتج عن توظيف العملة والاقتصاد الموازي فقط ويهمل الطرق الأخرى للغش مثل استغلال الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية.

3- متغير فئات العملة: بحسب هذا المقياس، يرتبط الاقتصاد السري باستخدام أوراق نقدية من فئة معينة لذلك فإن التغير في عدد هذه الأوراق يعبر عن حجم الاقتصاد السري، لكن يفقد هذا المقياس أهميته عند التضخم المرتفع (لارتفاع المستوى العام للأسعار)، بحيث يمكن استخدام الأوراق الكبيرة دون أن يحصل زيادة في الاقتصاد السري.

ثانياً: منهج عوامل الإنتاج (المدخل المادي)

حسب هذا المنهج نقوم باختيار عامل إنتاج معين مثل الكهرباء، وبافتراض وجود علاقة مباشرة بين عامل الإنتاج والناتج الوطني وباعتماد على حجم الإخراج واستهلاك هذا المدخل، يتم تقدير الناتج الوطني، ويقاس حجم الاقتصاد السري عن طريق الفرق بين الناتج الوطني المقدر (الإسمي) حسب المدخل المادي والناتج الوطني الرسمي (الحقيقي) ولقد وجه لهذا المنهج انتقاد كونه يفترض وجود علاقة ثابتة بين عوامل الإنتاج والناتج الوطني إلا أن تغيرات استهلاك العوامل قد لا تعكس حتماً عن ارتفاع الاقتصاد السري بحيث قد تزيد نسبة الاستهلاك نتيجة التبذير مثلاً.

ثالثاً: منهج سوق العمل

وهذا المنهج قام في إيطاليا في الخمسينات من القرن الماضي حيث لوحظ أن حجم العمل المعلن قد انخفض انخفاضاً شديداً بعكس نسبة العمالة غير المعلنة، وفق هذا المنهج يتم تقدير العملة غير المصرحة عن طريق الاستقصاء، ثم يتم حساب متوسط إنتاجية العمل، وعلى أساس ذلك يقدر حجم الاقتصاد السري، ويمكن الانتقاد الموجه لهذا المنهج في أنه يعتمد على العمل فقط في تقدير الناتج الوطني مع إهمال العوامل الأخرى مثل رأس المال.

رابعاً: منهج التفاوت

حسب هذا المنهج يتم حساب الدخل الوطني بالاعتماد على مصادر الإدارة الجبائية كما يتم حسابه من مصادر أخرى غير المصالح الضريبية، وبمقارنة الدخلين نستخرج الفرق الذي يمثل الدخل المتهرب من الضريبة.¹

الفرع الثاني: تقديرات عدم الالتزام الضريبي

تقوم هذه الطريقة ببناء على دراسة تصريحات المكلفين باعتبارها سند قانوني وبافتراض صحة المعلومات المصرح بها، ومن أهم أشكالها ما يلي:

أولاً: منهج الضريبة القانونية المحتملة

يقوم هذا المنهج على التسليم بصحة الناتج الوطني الرسمي ولذلك يمكن اتخاذها كأساس لحساب الضريبة التي يفترض تحصيلها، وبمقارنة هذا الأخير مع حجم الضريبة المحصلة فعلاً نتحصل على مقدار التهرب الضريبي من خلال العلاقة التالية:

$$INP = PFL - PFR$$

حيث يمثل كل من:

INP : الضريبة المتهرب منها.

PFL : الضريبة القانونية المحتملة

PFR : الضريبة المحققة.

وتتمثل الانتقادات التي وجهت لهذا المنهج فيما يلي:

1. أن هذا المنهج يفترض صحة التقدير الرسمي للدخل الوطني ويهمل الاقتصاد السري أو الدخل المتهرب من الضريبة والذي يتم اغفاله في التقدير الحقيقي للناتج الوطني الخام.

¹ رجال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 55-57.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

2. يفترض هذا المنهج توفر الوعي الضريبي بدرجة عالية لدى المكلفين بالضريبة وهو أمر يصعب تحقيقه.

3. يقيس هذا المنهج حجم الالتزام الضريبي أكثر مما يقيس حجم التهرب الضريبي.

ثانيا: منهج نسبة الضريبة الثابتة

يرتكز مضمون هذا المنهج على أن حجم التهرب الضريبي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة المحققة لنسبة معينة، ويعتمد على كل من معياري الدخل المحلي الخام والضريبة التقديرية وتحسب هذه الأخيرة بتحديد سنة تمثيلية يكون فيها التهرب الضريبي عند الحد الأدنى وفق العلاقة التالية.

$$\text{الاقتطاعات الضريبية التقديرية} = \text{الناتج المحلي الخام للسنة المدروسة} \times \text{نسبة الضريبة الموافقة للسنة التمثيلية}$$

وبذلك يتم الحصول على مقدار التهرب الضريبي كما يلي:

$$V.F.F = PoES - POr$$

حيث

$PoES$: يتمثل مجموع الاقتطاعات الضريبية المقدرة

POr : الاقتطاعات الضريبية الفعلية

يعاب على المنهج أنه يقدر حجم التهرب الضريبي الإضافي وليس التهرب الضريبي الكلي، وبذلك فهو يبرز تغير الأداء الضريبي، كما أنه مبني على افتراض النسبة الثابتة بين الضريبة والناتج المحلي الخام.¹

ثالثا: منهج الإعفاءات الجبائية

في هذا المنهج تقوم الحكومات بتقديم بعض الإعفاءات الضريبية من أجل تشجيع دافعي الضريبة للتصريح بدخولهم وأرقام أعمالهم الحقيقية مقابل إعفاءهم من التعرض لبعض الغرامات والعقوبات، ومن خلال هذه التصريحات تتم عملية المقارنة قبل الإعفاءات والتصريحات الحقيقية وبعدها والفرق المحصل عليه هو عبارة عن الدخول المتهرب منها، ولكن في الواقع طبيعة المكلف تجعل مجرد تصريحه وتسجيله لدى المصالح

¹ رحال نصر، المرجع السابق، ص 57-60.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

الضريبية يتهرب من التصريح بدخله الحقيقي، لأنه هذه الإعفاءات لا يمكن أن تتواصل دون انقطاع، وبالتالي يكون معرض للمتابعة الجبائية في التأخر أو التقليل (التهرب) عن التصريح بالإقرارات الضريبية الحقيقية مقارنة مع الإقرارات الأولى.

رابعاً: منهج المراجعات الخاصة

يقوم هذا المنهج على أساس الإقرارات والمراجعات الميدانية المفصلة بالنسبة لدافعي الضريبة على أن تكون مفصلة سطراً سطر يقوم بها فاحصون ذوي خبرة، لعينة عشوائية على نطاق البلاد تتألف من 50.000 ممول، على أن يكون الاختيار للممولين من دافعي الضريبة الملتزمين وعلى أساس الدخل الوطني، تحسب الضريبة التي كان من المفروض أن تتحصل عليها خزينة الدولة لو التزم دافعوا الضريبة بتطبيقها وتنفيذها بدقة وبصفة قانونية. ونقطة الضعف في هذا المنهج هو الاعتماد على الممولين المسجلين لدى المصالح الضريبية واستبعاد غير المسجلين سواء كان لديهم دخول مشروعة أو غير مشروعة، كما أنه لم يوضح الأساس الذي تم اختيار الممولين عليه.¹

¹ نصيرة يحيوي، دراسة حول التهرب والغش الضريبي، حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 53.

المبحث الثاني: أهمية تحقيق الوعي الضريبي

يهدف نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع إلى تحفيزهم على أداء واجباتهم الضريبية بصفة طوعية على اعتبار أنه الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية الوعي الضريبي

والذي سنتطرق فيه إلى ما يلي:

أولاً: تعريف الوعي الضريبي

تعريف 01: يقصد بالوعي الضريبي شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقي عليها من أعباء.¹

تعريف 02: الوعي الضريبي، هو أن يقتنع كل مكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه، وهذا الأمر يتطلب أن تقوم السلطات بترشيد الإنفاق العام، بما يخدم الصالح العام حتى يشعر دافع الضريبة أن الموارد العامة إنما تعود عليه في شكل منافع وخدمات مباشرة أو غير مباشرة.²

من هذا فالوعي الضريبي يتمثل في اقتناع المكلفين بدفع الضريبة إلى درجة يدرك فيها أن دفعه للضرائب إنما يعود عليه بالنفع، ما ينتج عنه في الأخير الارتقاء في تقديم الخدمات وتنمية المجتمع، إذ يعتبر الوعي الضريبي إحدى ضرورات المجتمع، حيث أن توفر الوعي الكافي لدى أفراد المجتمع يساعد على تحقيق وبلوغ أهداف الإنفاق العام.

ثانياً: العوامل المرتبطة بالثقافة الجبائية (الوعي الجبائي)

ينعكس الوعي الجبائي ايجابيا على الحصيلة الضريبية بصفة مباشرة، بما يقلل التكاليف المرتبطة بالتحصيل من خلال الوفاء بمختلف الالتزامات الجبائية المنوطة بالمكلفين مع احترام الآجال التي حررها القانون.

وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر لازالت بعيدة عن المعايير العالمية، حيث لم تتعدى نسبة الوفاء بالالتزامات الشهرية 70% على سبيل المثال لا الحصر وهو ما يبرزه الجدول رقم (01).

¹ناصر مراد، مرجع سابق، ص 157.

²سالم محمد عبود وعروبة معين عايش، العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي وتأثيرها على التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الضريبية الأولى، 2008/11/12، مركز بحوث المستهلك، جامعة بغداد، 2008، ص5.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

الجدول رقم (01) درجة الوفاء بالالتزامات واحترام آجال التصريحات

السنوات	2003	2004	2005
نسبة الوفاء بالالتزامات (التصريحات الشهرية)	%58	%66	%69
نسبة التصريح بعبارة لا شيء	%32	%33	%24
نسبة الوفاء بالالتزامات	%44	%43	%33

المصدر: le parachèvement de la réforme fiscale le programme(2005-2009) ministère des finance, la direction générale des 'impôts, mars 2006, p 16.

وبالمقارنة مع ما هو حاصل في فرنسا على سبيل المثال من خلال عقد النجاعة للمديرية العامة للضرائب بفرنسا لسنوات (2003-2005) فإن المؤشرات كانت:

✓ 97.8% الوفاء بالالتزامات الجبائية (الضريبة على الدخل).

✓ 89.2% الوفاء بالالتزامات الشهرية (الرسم على القيمة المضافة)

✓ 98.8% التسديد ضمن الآجال القانونية.

وفي الوقت الذي يعرف فيه الاقتصاد الوطني تحولات عميقة، ينبغي على الإدارة الجبائية تكثيف هياكلها وطريقة تسييرها مع متطلبات السوق، وعليه يصبح تطوير الوعي الجبائي تحديا أمام الإدارة الجبائية.¹

¹ بوعلام ولهي، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، العدد 12، سنة 2012. ص 143 ، 144.

المطلب الثاني: أهمية تحقيق الوعي الضريبي لأطراف العلاقة الضريبية

قبل التطرق أو التعرف على مضمون هذه العلاقة تجدر بنا الإشارة إلى ماهية الإدارة الضريبية.

الفرع الأول: ماهية الإدارة الضريبية.

والذي سنتطرق فيه إلى:

أولاً: تعريف الإدارة الضريبية.

حيث توجد العديد من التعاريف من بينها:

التعريف 01: تمثل إدارة الضرائب مجموع الهيئات العامة وما تنفرع إليه من فروع وما تتضمنه من درجات وظيفية متعددة والتي تشكل مجملها مجموعة العمليات التي تهدف إلى تطبيق وتنفيذ قانون الضريبة.¹

التعريف 02: إن الإدارة الضريبية تعرف بذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي، ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الجبائي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها، فالتشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم تتوفر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.²

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للإدارة الضريبية.

تمثل إدارة الضرائب السلطة التنفيذية التي تسند إليها مهمة تنفيذ قوانين التشريع الضريبي والتي تضمن حماية حقوق الدولة وكذا حقوق المكلفين.

¹ - يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، المرجع السابق، ص 189.
² - منور اوسريير، احمد حمو، جبائية المؤسسة، مكتبة بوداود، الجزائر، 2009، ص 77.

ثانيا: مهام الإدارة الضريبية

تقوم الحكومة بتنفيذ القوانين والتشريعات الضريبية، من خلال الوزارة المكلفة بالمالية، والتي تتدخل بالمالية في الشأن الضريبي من خلال الإدارة الضريبية التي يختلف تنظيمها ودرجة استقلاليتها من بلد إلى آخر، وتقوم الإدارة الضريبية بالمهام التالية:¹

- ✓ تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون.
- ✓ تحصيل الديون الضريبية لدى المكلفين.
- ✓ تقدير الغرامات الضريبية وفوائد التأخير.
- ✓ تنظيم وتيسر المصالح الضريبية وضبط انتشارها عبر الأقاليم.
- ✓ إدارة الموارد البشرية الضريبية عن طريق تأهيلها، توظيفها، تكوينها، وفق الإجراءات المعتمدة في الإدارات العمومية.
- ✓ القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي.
- ✓ إدارة تكنولوجيا المعلومات الضرورية لعملها سواء بشكل مباشر أو من خلال اللجوء إلى المقاولات من الباطن.
- ✓ القيام بالمراقبة الضريبية.

ثالثا: مقومات نجاح الإدارة الضريبية.

يتطلب نجاح إدارة الضرائب في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات يمكن إجمالها فيما يلي:²

* توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وذلك من خلال تكوين متخصصين في الضرائب، والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر.

* ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف.

* يجب على الإدارة الضريبية أن تضمن أحسن تطبيق النظام الضريبي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الضريبي ومردوديته التامة.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 271.

² ناصر مراد، المرجع السابق، ص 116.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

* وضع نظم رقابية ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها.

* القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي حيث أن هذا الأخير يؤثر سلباً على مردودية النظام الضريبي.

* تزويد مختلف الإدارات الضريبية بأجهزة الإعلام الآلي قصد إتقان العمل وسرعة تنفيذه كما يمكن حصر جميع المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب.

* تعميق وسائل الاتصال بين الإدارة والمكلفين وهذا لا يكون إلا من خلال الإعداد الجيد لرجال الإدارة الضريبية.

* تبسيط قوانين الضرائب إجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة وتخفيض حجم المنازعات الضريبية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى.

* إقامة تعاون وثيق بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة الجمارك والبنوك قصد تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين.

رابعاً: أهمية تحقيق الوعي الضريبي لدى الإدارة الضريبية (مفتش الضرائب)

تؤثر سياسة الإدارة الضريبية بشكل كبير في مستوى العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وكذلك في مستوى التحصيل والجبائية، وعليه يتوجب على الإدارة الضريبية عند وضع الخطط أن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأهداف المرجوة، حيث يتوجب على المشرع الضريبي أن يعمل على وضع تشريعات ضريبية ملائمة لواقع وظروف المكلف، وللظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك البلد، وعلى الإدارة الضريبية أن تعمل على وضع الخطط والسياسات المناسبة، وأن تعمل على تعديل هذه الخطط و ملائمتها مع الظروف والأوضاع، وأن تعمل الإدارة الضريبية كذلك على متابعتها و تقييمها باستمرار.

وكذلك يتوجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على تبسيط الإجراءات المتبعة داخل الدوائر الضريبية وأن لا يكون همها وهدفها الوحيد حجم الجبائية والانجاز، وأن لا تقوم بالضغط الشديد على مأموري التقدير أنفسهم لتحقيق ذلك، لأنه إذا تم ذلك فانه سوف يكون على حساب الأهداف الأخرى التي تسعى الدولة لتحقيقها ، كذلك يتوجب على الإدارة الضريبية أن يكون لديها الخبرات ، و الإلمام المالي و المحاسبي و الضريبي، وأن يكون لديها وعي بالظروف الاقتصادية والسياسية والبيئة المحيطة حيث أن هذا الوعي و المعرفة يساعد

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

الإدارة الضريبية في وضع الخطط و تعديلها ومتابعتها، وفي وضع الاقتراحات لتعديل القوانين، وكذلك وضع اللوائح والتعليمات وإصدارها.

ويتوجب على مأمور التقدير حتى تكون لديه الخبرة الكافية والوعي الضريبي المطلوب منه أن يعمل دوماً على زيادة خبرته واطلاعه على الأمور المحاسبية والمالية والضريبية والقانونية، والقوانين الأخرى ذات الصلة، وكذلك التقارير والمجلات الخاصة بعمله، وأن يكون لديه الاستعداد لتطوير نفسه ومعرفته وأن يكون لديه إلمام بالقطاعات المختلفة، مما ينعكس أثره إيجابياً على مقدار وعيه وبالتالي موضوعية القرار الذي سيتخذه، وفي هذا رفع وزيادة لمستوى التحصيل والجباية.

بناءً على ما تقدم يتبين مدى أهمية الإدارة الضريبية، ومأمور التقدير بالوعي الضريبي والمعرفة الكافية بالظروف المحيطة، حيث أنه كلما كان هناك وعي ضريبي لدى الإدارة الضريبية، ولدى مأمور التقدير، كلما ساعد ذلك في تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، وبالتالي ينعكس إيجاباً على مستوى التحصيل والجباية، وعلى العكس من ذلك، بحيث إذا ما وصفت الإدارة الضريبية بالمكلفين ومأمور التقدير بقلة الوعي الضريبي وعدم المعرفة الكافية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمكلفين، فإن هذا سيؤدي حتماً إلى توسيع الفجوة القائمة بين المكلف والإدارة الضريبية وبالتالي ينعكس سلباً على مستوى التحصيل والجباية.¹

الفرع الثاني: المكلف بالضريبة.

إن الضريبة كي تحقق الغرض الذي من أجله وجدت يفترض أن تستهدف محلاً معيناً، ومحل الضريبة دافعها، أو ما يسمى في بعض التشريعات (بالمكلف) و (الممول) في تشريعات أخرى.²

أولاً: تعريف المكلف بالضريبة.

تعريف 01: ويسمى أيضاً الممول أو دافع الضريبة، وهو الشخص سواء كان طبيعياً (فرداً) أم معنوياً (شركات ومنشآت مختلفة)، الذي تفرض عليه الضريبة بموجب القانون الضريبي ومن ثم يتوجب عليه دفعها إلى السلطات الضريبية.³

¹ حسام فايز عبد الغفور، المرجع السابق، ص 76-78.

² قيس حسن عواد البداري، المركز القانوني للمكلف بالضريبي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص 57. (بتصرف)

³ سهام محمد جاسم، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة - العراق)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2011، ص 13.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

تعريف 02: المكلف بالضريبة هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يعينه القانون بدفع الضريبة والذي يكون عليه واجب الالتزام بالمساهمة في الأعباء العامة التي تتحملها الدولة.¹

ثانيا: واجبات المكلفين بالضريبة وحقوقهم.

يمنح المشرع الجبائي الجزائري حقوقا وضمانات تسمح بحماية المكلف بالضريبة من تسلط أعوان الإدارة، الجبائية والتعسف في تطبيق القوانين والإجراءات نظرا لما يخوله لهم المشرع من حقوق في إطار أداء وظيفتهم، ولكي يستفيد المكلف من هذه الحقوق أوجب عليه المشرع الالتزام بمجموعة من الواجبات وعدم الإخلال بها.²

1: واجبات المكلفين بالضريبة

يخضع المكلف بالضريبة إلى نوعين من الواجبات حيث نجد منها:³

1-1: الواجبات الجبائية: يلزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة القيام بالتصريحات التالية:

- التصريح بالوجود: يترتب على كل مكلف جديد خاضع للضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات المقدمة خلال الثلاثين يوما الأولى لبداية نشاطهم تصريحا بالوجود إلى مفتشية الضرائب التابع لها إقليميا، يحدد فيه الاسم ولقب وعنوان المكلف، إضافة إلى المعلومات الضرورية لطبيعة نشاطه والمقر الرئيسي للمحل.
- التصريحات الشهرية أو الثلاثية لرقم الأعمال: يجب على المكلفين الممارسين لنشاط ما، والخاضعين للضرائب والرسوم التصريح برقم أعمالهم خلال كل شهر أو ثلاثي لدى المصالح المختصة إقليميا حسب طبيعة المؤسسة ونوع النشاط.
- التصريح السنوي بالأرباح والنتائج: ألزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة اكتتاب التصريح الإجمالي بالأرباح والنتائج قبل أول أبريل من كل سنة، ويحتوي هذا التصريح على ما يلي:
 - العناصر الضرورية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة.
 - قيمة الأرباح الخاضعة للاقتطاع الضريبي.
 - قائمة الأشخاص الذين يعتبرون جبائيا تحت كفالة المكلف بالضريبة.

¹-فاطمة زعزوعة، الحماية القانونية للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2013، ص 27.

²-عبد الغني بوشري، المرجع السابق، ص 99.

³المرجع نفسه، ص ص 99-102.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

- وثائق الإثبات الجبائية المتعلقة بعمليات النشاط ومختلف الأعباء والتكاليف.

تحرر هذه التصريحات على مطبوعات خاصة وترسل إلى الإدارة الجبائية، ويجب على مفتش الضرائب أن يسلم وصلا للمكلف بالضريبة بعد الالتزام بها.

-التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط: في حالة التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط يلزم المكلفون بالتصريح عن ذلك خلال (10) أيام ابتداء من تاريخ التوقف عن النشاط، وفي حالة الوفاة فيتعين على ذوي الفقيد التصريح بالمدخيل الخاضعة للضريبة في اجل (06) أشهر اعتبارا من تاريخ الوفاة.

- وضع رقم التعريف الإحصائي: تضمن قانون المالية لسنة 2002 جملة من الإجراءات تهدف إلى محاربة التهرب الضريبي، من أهمها إلزام المكلفين بوضع رقم تعريف إحصائي يبرز في كل الوثائق المتعلقة بنشاطهم والموجهة إلى الأشخاص أو الإدارات أو المصالح العمومية المتعامل معها، ويهدف إلى تسهيل التسيير الجبائي للملفات الجبائية، ويؤدي عدم الالتزام بوضع هذا الرقم أو التصريح بمعلومات خاطئة عنه إلى حرمان المكلفين من الحقوق التالية:

- تسليم شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- تسليم مستخرجات من جداول الضرائب.
- منح تأجيلات قانونية عن دفع الحقوق والرسوم.

1-2: الواجبات المحاسبية:

يجب على المكلفين احترام المبادئ المحاسبية والتقيد بها، من خلال مسك محاسبة صحيحة ودقيقة طبقا للمخطط الوطني المحاسبي، كما اوجب المشرع الجزائري على كل من يزاول نشاطا تجاريا إمساك الدفاتر المنصوص عليها في القانون التجاري، وهي:

✓ دفتر اليومية: عبارة عن دفتر مرقم ومختوم من قبل المحكمة المختصة، تسجل فيه العمليات التي تقوم بها المؤسسة بتاريخ متتابعة، حيث أن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية ويسجل فيه يوما بيوم عمليات نشاط المؤسسة بانتظام، ومن دون ترك فراغ أو شطب، إضافة الى ارفاق المستندات الخاصة بإثبات مختلف العمليات.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

✓ دفتر الجرد: يجب على التجار القيام بجرد عناصر الأصول مرة على الأقل خلال السنة، حيث تنص المادة 10 من القانون التجاري أنه: "يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة التاجر أن يجري سنوياً جرد عناصر أصول وخصوم مقلولته، وبقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب الخسائر والأرباح بدفاتر الجرد".

✓ حفظ الدفاتر وسندات المراسلات: يلزم المشرع الجزائي المكلف الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والوثائق الثبوتية لها إضافة إلى المستندات المشار إليها في القانون التجاري لمدة (10) سنوات، وطبقاً للمادة 12 من القانون التجاري فإنه يجب الاحتفاظ بسندات المراسلات طيلة نفس المدة ابتداء من تاريخ تحريرها كما أن أي إخلال بهذه الشروط السابقة الذكر يؤدي إلى رفض المحاسبة من قبل المحققين، وبالتالي فإن المكلف يعتبر مخالفاً للواجبات المحاسبية.

2: حقوق المكلفين بالضريبة

في الحقيقة أن دين الضريبة مفروض بحكم القانون، وينشأ بمجرد توافر الواقعة التي يتطلبها قانون الضريبة ودون أن يتوقف نشوء الدين على كل من الإدارة الضريبية أو إدارة المكلف، وعليه فإن المكلف يتمنى إن تكون حقوقه كمواطن مصادنة، وفقاً لاحترام حرية الفردية، ومن أهم الحقوق الأساسية للمكلفين:

- الحق في الاعتراض: يعتبر هذا الحق من الحقوق التي أصبحت مقررة للمكلف، ويكون حق المكلف بالاعتراض ضمن مدة زمنية محددة، فإذا انقضت هذه المدة وإذا لم يتقدم المكلف باعتراضها أصبح التقدير قطعياً.
- الحق في اللجوء للقضاء: يعتبر حق اللجوء إلى القضاء من الحقوق الأساسية والتقليدية لكل إنسان، وكذلك الأمر نفسه بالنسبة للمكلف، حيث أنه من حق المكلف اللجوء إلى القضاء في حالة تقديم اعتراض إلى الإدارة الضريبية ولم تقبل هذه الأخيرة أو لم ترد على اعتراضه خلال مدة محددة.
- إعادة الضريبة أو المبالغ المسددة بالزيادة: تعمل التشريعات على رد المبالغ الضريبية التي دفعها المكلف زيادة عن مبلغ الضريبة، ويعتبر هذا الحق من أهم حقوق المكلف.
- الحق في الاستعلام الضريبي: على الإدارة الضريبية أن تزود المكلفين بالمعلومات الكافية التي يستعلمون عنها، وحق المكلف بالاستعلام الضريبي يتوافق مع أحد قواعد فرض الضريبة، وهي قاعدة اليقين، بحيث ينبغي أن يعرف المكلف القواعد التي ستطبق عليه، ومبلغ الضريبة الذي يجب أن يدفعه.

- الحق في المساعدة: هناك بعض المكلفين الذين تكون لديهم صعوبات في ملئ بيانات الإقرار الضريبي، كما في حالة المكلف الأمي، الذي لا يعرف القراءة والكتابة أو المكلف المعوق، فمثل هؤلاء المكلفين لهم الحق في اللجوء للإدارة الضريبية لمساعدتهم، والإدارة الضريبية تكون ملزمة بهذا الخصوص أن تقدم كل مساعدة ممكنة لهؤلاء المكلفين.¹

ثالثاً: أهمية تحقيق الوعي الضريبي لدى المكلف

إن مسؤولية توعية المكلف تقع على عاتق الدولة، إذ يجب على الدولة أن تقوم بتنفيذ برامج توعية ضريبية، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والتنظيمات السياسية، والمهنية، بحيث تعمل الدولة على إيقاظ فكرة الواجب الضريبي بين المكلفين، ونشر فكرة التضامن والتكافل الضريبي بينهم، كذلك أن تشمل التوعية الضريبية تعريف المكلفين بالمكاسب والمنجزات التي حققتها الدولة لهم، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن الدولة ممثلة بأجهزتها تعمل دوماً للقضاء على المحسوبية، وتعمل على محاربة الهدر للأموال العامة، وأن الدولة تسعى للوصول إلى العدالة الاجتماعية لتوزيع الدخل والثروات.

كذلك حتى يتم نشر الوعي الضريبي بين صفوف المكلفين، يجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على إزالة أسباب التوتر بين المكلف والإدارة الضريبية، مما يؤدي إلى خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين وتحقيق التعاون بينهما هذا من جهة، ولكي تتغير عقلية الرأي العام الضريبية، بحيث لا يرى جمهور المكلفين بالإدارة الضريبية خصماً، وإنما إدارة ضرورية لكل مجتمع متحضر من جهة أخرى، فالعلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية يجب أن لا تكون علاقة عداوة بل العكس من ذلك يجب أن تركز على دعائم الثقة والتعاون والمسؤولية المشتركة في سبيل النفع العام.

و كذلك فإن وكيل المكلف يلعب دوراً مهماً في قضية الوعي الضريبي، فمن جهة يكون مطالباً بأن يكون لديه القدر الكافي من الوعي الضريبي، ليتمكن من تمثيل المكلف بالشكل الصحيح، ومن جهة أخرى فإنه يكون مطالباً وتقع عليه مسؤولية نشر الوعي الضريبي بين صفوف المكلفين الذين قاموا بتوكيله لمتابعة قضاياهم الضريبية والمالية، إذ أن المكلف عادة ما يجهل الأمور الضريبية والمحاسبية وغيرها، فيعهد بهذا الأمر للوكيل ليقوم مقامه في متابعة جميع معاملاته المالية والضريبية وهذا يحقق مصلحة كل من الإدارة الضريبية والمكلف على حد سواء.

¹ حسام فايز أحمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 22 ، 23.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن قضية وعي المكلف لها دور هام جدا وضروري لبناء جسور الثقة بين المكلف من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى، وعلى العكس من ذلك فكلما تدنى مستوى الوعي الضريبي لدى المكلف كلما انعكس ذلك سلبا على العلاقة بينه وبين الإدارة الضريبية.¹

المطلب الثالث: أهمية الوعي الضريبي في إطار نشر دور الضريبة.

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية: نستطيع القول إنه لا يوجد مفهوم وحيد للتنمية الاقتصادية، بل هناك عدة تعاريف لها منها:

تعريف 01: تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.²

تعريف 02: التنمية الاقتصادية هي نمو اقتصادي مصحوب بإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، الكساء، الصحة، التعليم، العمل... إلخ)، إلى جانب الحاجات الثانوية أو المعنوية التي تتلخص في تحقيق الذات بالإنتاج، والمشاركة في تقرير المصير، وحرية التعبير والتفكير، والأمن، والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها.³

تعريف 03: ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن، إما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، اقتصادية، اجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى الحياة الكريمة⁴

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأن التنمية الاقتصادية هي مجمل التغيرات التي تطرأ على المجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، بغية تحقيق حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع.

¹ حسام فايز أحمد عبد الغفور، المرجع السابق، ص 78، 79.

² كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 63

³ عبد الكريم بعداش، دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن، ص 127

⁴ وليد الجبوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، (دب)، 2009، ص 43.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

ونظرا لاختلاف وجهات النظر بين مفهومي النمو والتنمية، سيتم توضيح ذلك كما يلي¹:

➤ النمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من النتائج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة وكذلك

تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج.

فالتنمية إذا أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية، والتغيير المرتبط بالتنمية يجب أن يشمل هيكل الاقتصاد الوطني، ويسعى لتنويع مصادر الدخل، ويوسع فرص المشاركة أمام الأفراد.

ويرى محمد زكي شافعي أن: "النمو يراد به مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، وأما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، وبعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

ثانيا: أهداف الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب الحياة الكريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف الدولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي²:

1-زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل من أهم الأهداف على الإطلاق، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي، والدخل القومي المقصود هنا هو الدخل الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

¹ ملال محمد طارق، تمويل التنمية الاقتصادية وأهمية جباية القيم المنقولة في البورصة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2001، ص 9.

² موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 36-38.

2-رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك لأنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة، من مأكّل وملبس ويمكن وغيرها، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، مالم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق من هذه الغايات.

فاللتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لدفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلفا، فزيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة.

3-تقليل التفاوت في الدخل و الثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتات كبيرا في توزيع الدخل و الثروات إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة في توزيع الدخل والثروات إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخل، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسمية، حيث يعمل على ترده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع.

هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب، كلما كبر الجزء المعطل في رأسمال المجتمع، ذلك أن الطبقة الموسرة التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخل لا تتفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه من أموال.

4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه البلدان تغلب الزراعة

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

على البنيان الاقتصادي، فهذا القطاع هو مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أن هذا القطاع يعتبر الأهم من بين القطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي.

وسيطرة هذا القطاع على اقتصاديات هذه البلدان يجعلها تتعرض للكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، حيث نلاحظ أن سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة يشكل خطرا جسيما، لذا فإن التنمية الاقتصادية يجب أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي، نتيجة سيطرة الزراعة عليه، وأعلى الأقل تضمن التخفيف من حدتها.

ثالثا: العلاقة بين الضريبة والتنمية الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية لغالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمار فيها، ولهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على مدى قدرتها في الارتفاع بمعدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي. حيث يقتضي الأمر زيادة معدل التركيب الرأسمالي إلى المستوى اللازم لرفع معدل نمو الدخل القومي إلى مستوى يفوق معدل نمو السكان، ومن ثم فإن المشكلة الأساسية التي تواجه الدول النامية هي كيفية وضع السياسات اللازمة لتوفير هذا الحد الأدنى من الاستثمارات.

ولقد أشارت المناقشات الأولية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى الأهمية الرئيسية لمعدلات الإدخال بالنسبة للتكوين الرأسمالي، وبالتالي للنمو الاقتصادي لهذه الدول، وعليه فإن رفع معدلات الإدخال يعتبر شرطا من الشروط الأساسية لمواجهة المشكلة الاقتصادية للدول النامية.

لكن في الاقتصاديات المتخلفة تبرز مشكلة عدم توافر جهاز الإنتاجي الكافي لتشغيل الموارد المعطلة بالإضافة إلى عجز المقدرة الإنتاجية للاقتصاد النامي وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة لهذا لا يمكن تمويل الاستثمارات الجديدة في الدول النامية عن طريق وسائل كالتوسع في خلق الائتمان المعرفي أو التوسع في الإصدار النقدي كما يحدث في الدول المتقدمة دون حدوث مزيد من الضغوط التضخمية.

ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاديات النامية، وعلى عكس الدول المتقدمة تتميز في غالبيتها بضالة مرونة العرض الكلي للإنتاج، فضلا على ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، لهذا فإن الآثار المتوقعة من زيادة

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

الاستثمار والممولة بالتوسيع في الائتمان أو الإصدار النقدي ستكون مختلفة في آثارها عن نظيرتها في الدول المتقدمة.

ف تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية لابد وأن يصاحبه تضخم نقدي يتمثل في زيادة الدخل النقدية بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

لهذا فإن الحد من التضخم يكون أمراً مرغوباً فيه في لتحقيق الاستقرار النقدي في هذه الدول، ولكن تمويل الاستثمارات الخاصة في الدول النامية بأقل ضغوط تضخمية ممكنة، لابد وأن يكون على حساب الموجه للاستهلاك الحالي.

وبالتالي فإن توفير الموارد المالية لتمويل هذه الاستثمارات يتعين أن يكون بالعمل على إنقاص الاتفاق الاستهلاكي الحالي للأفراد وزيادة المدخرات الخاصة الاختيارية.

أما إذا لم يستجيب الأفراد ويقبلوا على الادخار طوعية بالمعدل المناسب فيمكن الالتجاء إلى الضريبة هنا كأداة للادخار الإجمالي، حيث تقوم الضريبة هنا بنفس دور الادخار الاختياري في الحد من الإنفاق الاستهلاكي الحالي لتوفير الموارد المالية والاستثمارات بدون تضخم.

ولكن ليس المقصود من ذلك إحلال الادخار الإجمالي محل الادخار الاختياري، بل المقصود هو أن يكون النوع الأول من الادخار مكماً لنوع الثاني حتى يمكن الارتفاع من معدل الادخار القومي، ومعنى ذلك أن يكون أحد أهداف الضريبة هو توفير الموارد الملائمة على أن يتم إقراضها بشروط ميسرة للمستثمرين.

فيتعين على الضريبة باعتبارها من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أن تعمل على تشجيع الادخار الشخصي على حساب الإنفاق الاستهلاكي.

ويجب أن تكون علاقة الضريبة والادخار الشخصي في تحقيق التنمية الاقتصادية بأقل ضغوط تضخمية من حيث الابتعاد عن مبدأ حيادية الضريبة وتدخلها في قرارات الأفراد بشأن توزيع دخولهم بين الاستهلاك الحاضر والادخار.

والمقصود بحيادية الضريبة، هو ألا يترتب على فرض الضريبة تدخلا لم يكن مقصودا في السوق حيث أن الفكر الرأسمالي وإن كان يحصر تدخل الدولة في حدود ضيقة، إلا أنه يرفض على الإطلاق مبدأ تدخلها لتصحيح الانحرافات التي قد تحدث، ولكن بشرط أن يكفل تدخلها تهيئة البيئة الصالحة لعمل السوق على توجيه الموارد تحقيقاً للأوضاع المثلى، أي أن تكون حيادية الضريبة حيادية مطلقة، لكن أن يكون تدخلها في تخصيص الموارد بهدف تصحيح الانحرافات التي قد تنشأ في عمل السوق.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

كذلك فإن سلوك الأفراد في الدول النامية هو سلوك غير موافق للتنمية حيث يرتفع الميل الحدي للاستهلاك، وأيضاً الميل للاكتناز، وبالتالي ينخفض معدل الادخار عند المستوى اللازم والمطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي وأهدافه.

ومن ثم فإن محاولة التأثير في هذا السلوك يمثل أحد المجالات المرغوبة، والمطلوب من الدولة التدخل فيها لحث الأفراد على الارتفاع بمعدلات ادخارها الاختياري، ولهذا فإن الإعفاء الضريبي لعائد الودائع الادخارية يمثل أحد المجالات المرغوبة والمطلوبة من الدولة تدعيمها وتشجيعها لحث الأفراد في زيادة مدخراتهم.

مما سبق يمكن القول إن اعتبار الضريبة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية للمجتمع، على اعتبار أنها أحد أهم موارد تحقيقها وتجسيدها فإنه بالتأكيد سوف يؤثر انخفاض الحصيلة من الضرائب على تحقيق التنمية الاقتصادية، إذا ثمة ضرورة ملحة لنشر الوعي الضريبي بين المكلفين بالضريبة عن طريق دفع الضرائب بشكل طوعي.

فالوعي بالمواطنة والذي يتمثل في صورة دفع للضرائب بشكل طوعي يشكل جزء من المصلحة المشتركة في سبيل تجسيد التنمية.¹

الفرع الثاني: دور الضريبة الاجتماعي.

إن الدور الاجتماعي للضريبة نادى به كل من جان جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" وألح عليها الأديب الفرنسي فولتير، كما أشار المفكر الاشتراكي كارل ماركس إلى أهمية استعمال الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية.

فالساسة الضريبية تسعى لتحقيق الأهداف الاجتماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والقضاء على الطبقة في المجتمع.

ويتمثل هذا الدور في جوانب متعددة أهمها²:

¹ ملال محمد طارق، المرجع السابق، ص 100-102.

² دلال عيسى موسى مسمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا نابلس، فلسطين، 2006، ص 87، 88.

- **معالجة مشكلة أزمة السكن:** وهنا تستخدم الإعفاءات الضريبية على رأس المال المستثمر في قطاع الإسكان أو من خلال تخفيض الضرائب على الأراضي الموجودة بها وحدات سكنية حيث يشجع ذلك الأفراد على بناء وحدات سكنية للاستفادة من هذا الإعفاء، كما يمكن استخدام الضريبة لحل أزمة السكن من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السكنات غير المستأجرة مما يدفع ملاكها إلى تأجيرها لتجنب دفع ضرائب عالية.

- **توجيه سياسة النسل:** حيث تعاني كثير من الدول من مشكلة عدد السكان ارتفاعا أو انخفاضاً، وهنا تلعب دورها، ففي الدول التي تعاني من ارتفاع في عدد سكانها تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة بشكل يتناسب مع أعداد الأسرة، حيث تفرض ضريبة على المولود الثاني أعلى من الضريبة المفروضة على المولود الأول، ويتم ذلك بشكل متصاعد، وأما الدول التي تعاني من نقص في عدد سكانها فتخفض الضريبة المفروضة على الأفراد وتزيد من الإعفاءات الضريبية وتقدم الحوافز التي تشجع الأفراد على الإنجاب.

تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة: مثل التدخين وشرب الكحول التي تضر بصحة الأفراد ويمكن للدولة من خلال استخدام الضريبة أن تعمل على الحد من انتشارها، وذلك عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها، وفرض ضرائب جمركية مرتفعة على استيرادها.

بالإضافة الى العناصر السابقة فإن للضريبة دور فيمايلي¹:

- **إعادة توزيع الدخل والثروات:** تعتبر الضريبة في هذا المنظار وسيلة للتقليل من حدة الفوارق والتفاوت في توزيع الدخل وتقوم الضريبة في ذلك بدور المصحح لحالة توزيع الدخل داخل البنية الاجتماعية والاقتصادية لبلد معين، ويتم هذا بتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل، وكذا إقرار الإعفاء لذوي الدخل المنخفضة ومراعاة الظروف الشخصية للمكلف.

ولقد ساند المؤلف الألماني أدولف فاكنر Adolf Wagner استعمال الضريبة من اجل التقليل من حدة التفاوت في الدخل والثروة قائلا: "يمكن إبراز هدف ثاني بعد الهدف الآني المالي الصرف للجباية يدخل في نطاق السياسة الاجتماعية، ويمكن أن تصبح الجباية عاملا منظما لتوزيع الدخل الوطني والثروة بصفة عامة"

- **معالجة مشاكل البيئة:** للضريبة دور مهم وفعال في معالجة مشاكل البيئة، وهذا عندما تفرض بمعدلات مرتفعة على المنتجات الملوثة للبيئة كالمنتجات الكيميائية والبتروولية التي تتبعث منها غازات سامة تهدد

¹ إلياس كشاوي، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2009، ص22.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

سلامة النظام البيئي العالمي، الذي يعاني من عدة مشاكل، منها الاحتباس الحراري، اتساع ثقب الأوزون، التصحر... الخ.

المبحث الثالث: ركائز تحقيق الوعي الضريبي.

من خلال هذا المبحث ارتأينا أن الركائز الأساسية لتحقيق الوعي الضريبي لدى المكلفين تتجسد في التالي:

المطلب الأول: إشعار المكلف بأهمية الضرائب.

من يدفع أمواله أو جزء منها إلى هيئة أو إدارة ما، عليه أن يجد المبرر المقنع مقابل هاته الأموال وإلا فلن يستجيب، إذ لا يمكن أن يلتزم المكلف التزاما كليا بتسديد ما عليه من ديون، إذا لم يشعر بأهمية هذا الالتزام.

معروف أن أموال الضرائب تذهب إلى تغطية نفقات مختلفة من قطاعات حيوية مختلفة (أنظر الجدول رقم 02)، ولكننا المانع إذا تم إشعار المكلف أو المواطن بهاته النفقات وخاصة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، ولماذا لا يتم إقامة جهاز إعلامي مختص في الدعاية والإشهار لدفع الضرائب يكون مقره في المديرية العامة ووسائله كل الأجهزة الإعلامية ابتداء من التلفزيون وصولا إلى المجلة أو النشرة، ويكون باللغة الوطنية إلى جانب اللغة الفرنسية ومحاولة حتى إعطاء المبررات الدينية من طرف مختصين في هذا المجال لما للدين من أهمية في التحفيز والتشجيع.

إن وجود مثل هذه الأجهزة الإعلامية ممكن لو صحت النية والإدارة، خاصة إذا وجدنا دول متطورة اقتصاديا تستعمل هاته الأساليب فكثيرا ما نشاهد في القنوات الفرنسية ومضات اشهارية تشجع على دفع الضرائب وتعطي الأدلة الواقعية والملموسة في الدور الذي تلعبه هاته الأموال في حياة الناس وشؤونهم الاجتماعية والاقتصادية، ونحن عندنا الإمكانيات ولكن تنقص الإرادة التي تضع الأفكار موضع التنفيذ.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

الجدول رقم(02): يوضح أهم القطاعات التي تستفيد من المداخل الجبائية أو بعبارة أخرى أين تذهب مساهمتكم الضريبية.

القطاعات	قيمة المبلغ بمليار دج	النسبة المئوية لنفقات التجهيز(%)
الري والفلاحة	78.1	12.12
دعم قطاعات الإنتاج	16.1	02.2
منشآت اقتصادية وإدارية	133.9	18.6
التأهيل والتكوين	85.3	11.8
المنشآت الثقافية والاجتماعية	42.5	05.9
دعم الصحة والسكن	76.2	10.6
نفقات مختلفة	38	05.4
مخططات البلديات للتنمية	35.6	04.9

المصدر:رسالة المديرية العامة للضرائب لشهر ديسمبر 2004

وفي قراءة سريعة لهذا الجدول نجد ما يلي:

1-الجباية بكل أنواعها تذهب إلى قطاعات حيوية مختلفة تدخل مباشرة في الحاجات اليومية لأفراد المجتمع وليست الضرائب عبارة عن دفع أموال بدون مقابل.

2-كل القطاعات لها استفادت من هاته الضرائب وإن اختلفت قيمتها.

3-البلدية باعتبارها أصغر خلية في عملية التنمية أيضا لها استفادة محترمة من أموال الضرائب في الأخير نحن في حاجة إلى إيصال هاته المعلومات إلى المواطن، وباللغة التي يفهمها و بأي أسلوب كان حتى تأتي هاته المعلومات بالنتائج المطلوبة.¹

¹ عبد القادر جمعي، التهرب الضريبي وأثره على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 56 ، 57.

المطلب الثاني: العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

أولاً: تعزيز اللقاءات بجمعيات واتحادات المهنة.

والتي تهدف إلى تحسين مستوى الإعلام الجبائي لدى الجمعيات والاتحادات المهنية التي تشكل أكبر فئة من الخاضعين للضريبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعداد نصوص تشريعية أو طرح سياسة جبائية جديدة تخص هذه الفئات¹

وهو ما أشارت إليه دورية الوعي الضريبي للمملكة الأردنية حيث نشرت بهذا الصدد " ... وتأتي أهمية هذه اللقاءات في دورها الفاعل في تعزيز الالتزام الضريبي والاستجابة الطوعية لدى التجار وأصحاب الأعمال والمهن وتوعيتهم وإرشادهم بتشريعات والإجراءات الضريبية الصحيحة والناظمة لعلاقة المكلف مع الدائرة."²

ثانياً: ترقية وسائل الاتصال الحديثة كموقع واب للمديرية العامة للضرائب:

وذلك من خلال إثرائه بمعلومات جبائية وتحسينية بعد كل تعديل يمس التشريع الجبائي.³

كما يجب استعمال مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة من أجل توعية المواطن، وذلك عن طريق مجلات، كتيبات تشرح مختلف الإجراءات الضريبية، إضافة إلى استعمال عبارات إخبارية تحسيسة بسيطة يفهما كل مواطن مهما كان مستواه مثل:

- ادفعوا ضرائبكم. - دفع ضريبة = تنمية اقتصادية.

- لماذا تدفع الضريبة؟ - دفع الضريبة = خلق مناصب شغل.

- دفع الضريبة رمز المواطنة. - دفع الضريبة = مشاركة في الأعباء العامة.

وغيرها من العبارات التي تعمل على تحريك إحساس المواطن بالواجب الضريبي، ودوره في المشاركة في الأعباء العامة وتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني وبناء البلاد.

¹ عبد الغاني بوشي، المرجع السابق، ص 210.

² موسى الطراونة، أنشطة ولقاءات التثقيف الضريبي للنصف الأول من عام 2015، دورية الوعي الضريبي الإلكترونية، الأردن، العدد 53، 2015، ص 5.

³ - عبد الغاني بوشي، المرجع السابق، ص 210.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

-كما يجب أن تتسق الإدارة الضريبية مع مختلف الوزارات (التربية والتعليم، البحث والتعليم العالي، التجارة....)، على القيام ببرامج تحسيسية لتوعية المواطن في مختلف المجالات والإدارات التي تتعامل مباشرة معه.

حيث يهدف تكوين وإعلام المكلف إلى تحويلهم معارض عن أداء الضريبة إلى مكلف ملتزم بدفع الضريبة عن طيب خاطر، وذلك بالتقرب أكثر إليه بإتباع سياسة تكوينية وإعلامية رشيدة.¹

رابعاً: تطور معاملة المكلف بالضريبة كعميل أو زبون لدى إدارة الضرائب.

تتظر إدارة الضرائب إلى المكلف بالضريبة على أساس أنه مدين بالضريبة، أي أنه مجبر على أدائها باعتباره مكلفاً قانوناً، بغض النظر إلى ظروفه وأحواله الخاصة، غير أن هذه النظرة لم تعد لتلاءم الإصلاحات الواقعة على الإدارة الضريبية، فكان لابد لها أن تتغير إلى أنه عميل أو زبون تسعى هذه الإدارة إلى توضيحه عن طريق تقديم خدمات بجودة عالية تجعله مرتبطاً بها. وكذا حسن لقاء المكلف بالضريبة أو مخاطبته في المراسلات التي ترد إليه من إدارة الضرائب إذ يجب أن تكون بالأسلوب اللائق البعيد عن التهديد والوعيد والإشارة إلى ما يقرره القانون دون إرهابه أو تكديره.

أما بالرجوع إلى الإدارة الضريبية فقد بدأت في تقنين معلوماتها للتطور من منظمة ضريبية مركزية إلى منظمة زبون مركزية في أوائل 2001 من أجل تحسين العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية عن طريق هدفين:

1-خلق حساب مالي

2-انطلاقاً إعلان الضريبة على الانترنت واستمرت حتى عام 2005 في تزويد الخدمات إلى المواطنين.

ولبناء علاقات جيدة مع المكلفين بالضريبة كزبائن أو عملاء يمكن إتباع الخطوات التالية:

- يجب على من يفحص الضرائب أن يكون بالقدرة اللازمة من أجل حسن معاملة المكلفين بالضريبة في حل اتصالاتهم بهم أو بممثليهم.
- يجب أن تكون المراسلات الموجهة إلى المكلف بالضريبة واضحة وموجزة وملتزمة بالشروط القانونية.

¹-طور شبتاتة، المرجع السابق، ص ص 106 ، 107.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

- يجب أن تحتوي هذه المراسلات على اسم الموظف، توقيعه ورقم هاتفه لسهولة الاتصال به. والرقم التعريفي بالضريبة، أي الرقم الجبائي للمكلف بالضريبة على مستوى إدارة الضرائب التابع لها.
- الرد على تساؤلات المكلف بالضريبة وتقديم ما أمكن من استفسارات لأجل إزالة الغموض الذي يعتريهم.
- التعامل مع المكلف بكل شفافية وصدق، وأمانة دون التمييز بين مكلف بالضريبة دون آخر.¹

خامسا: تطور الإدارة الضريبية إلى إدارة الخدمات:

حيث تتمثل هذه الخدمة في إعانة المكلف بالضريبة على الوفاء بالتزاماته الضريبية، وابتعاده عن الوقوع في المخالفات التي تعرضه إلى توقيع العقوبات، إذ أن المكلف بالضريبة يشعر أن إدارة الضرائب تخدمه، وأن خدمتها تعود عليه بالنفع.

أن هذه الخدمات المقدمة إلى المكلف بالضريبة يمكن ترجمتها إلى مبالغ نقدية يمكن توفيرها دون الحاجة إلى ذوي الخبرات، وبالتالي يجنبهم التكلفة.

ومن خلال هذا نجد أن هناك عدة أسباب أدت إلى تحول الإدارة إلى إدارة خدمات ومن بينها:

- ضرورة وجود إدارة تهتم بكافة جمهور المكلفين والوفاء بها.
- قيام الإدارة بمد جسور الثقة بين المصلحة وجمهور المكلفين على حد سواء.
- تقديم المشورة والمساعدة لجمهور المكلفين بالضريبة.
- قيام الإدارة بالإعلان عن أي تغيير في الإجراءات والقوانين واللوائح.

ولكي تؤدي هذه الأسباب نتائجها وجب أن يتبنى التشريع الضريبي فلسفة معينة تقوم على تحسين الخدمات التي تقدمها إدارة الضريبة إلى المكلف بالضرائب، وهذا عن طريق إصدار تعليمات واضحة ومبسطة، ونماذج سهلة مفهومة وتوفير المعلومات المطلوبة بشفافية، وهكذا يختار المكلف بالضريبة الالتزام بالقانون أكثر من اعتماده على الإجبار في دفع الضريبة.

حيث تقوم الإدارة الضريبية الأسترالية بتقديم خدمة متخصصة لمساعدة المكلف بالضريبة من أجل فهم الالتزامات الملقة عليه، والوفاء بها، وتشتمل هذه الخدمات على:

¹ فاطمة زعزوعة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2013، ص 86، 87.

الفصل الأول — الإطار النظري والمفاهيمي للوعي الضريبي

- تعريف المكلف بالضريبة بحقوقه والتزاماته ومستحقاته.
- تقديم النصح والمعلومات بالطريقة التي تفي باحتياجات المكلف بالضريبة كلما أمكن.
- الوفاء بمعايير تقديم الخدمة.
- الرجوع إلى المكلف بالضريبة إذا تم وعده من جانب الإدارة الضريبية بذلك وفي أسرع وقت.
- إعطاء المكلف بالضريبة تفاصيل الاتصال بالإدارة الضريبية، وإذا كان الاتصال بشأن الاستفسار عن أمور أكثر تعقيدا فتيسر الإدارة الضريبية الاتصال بمن هو ممكن لمساعدة المكلف بالضريبة.
- محاولة استخدام لغة سهلة وواضحة عند الحديث مع المكلف أو الكتابة له.
- الاعتذار عن الأخطاء المرتكبة عن الإدارة الضريبية وإصلاحها في أسرع وقت ممكن.¹

¹فاطمة زعزوعة، المرجع السابق، ص 90، 91.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الضريبة وسيلة فعالة إذا ما أحسن استعمالها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.

لكن هناك مجموعة من المحددات التي تؤدي الى عرقلة أداء الضريبة للدور الذي من أجله وجدت، حيث يعتبر التهرب الضريبي أحدها.

أما الوعي الضريبي فهو أحد الحلول المقترحة للتخفيف من هذه الظاهرة وتمكين الضريبة من أداء دورها في التنمية وتوجيه الاقتصاد.

الفصل الثاني

دراسة حالة مجموعة من المؤلفين برعاية المسيلة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا الفصل منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية، من خلال الوقوف على واقع الوعي الضريبي، وذلك على عينة من المكلفين بولاية المسيلة، وهذا بالاعتماد على تحليل وتفسير محاور الاستبيان، المستخدم كأداة رئيسية لجمع البيانات وتفسير النتائج، وفقا لفرضيات الدراسة.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول منه للإطار النظري للمؤسسة أما البحث الثاني فقد تناول الإطار المنهجي وإجراءات الدراسة التي اتبناها، حيث تناول منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى شرح كيفية إعداد أداة الدراسة، والمتمثلة في استبيان، وزع على أفراد العينة المختارة، وقياس ثبات وصدق هذا الاستبيان، من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقراته، بما يعزز الثقة والدقة في النتائج التي سيتم التوصل إليها، كما يتناول هذا المبحث الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

أما المبحث الثالث فهو عبارة عن تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة وقد تناول عرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالمديرية العامة للضرائب لولاية المسيلة، والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية على اعتبار أن المقابلة أجريت في هذه الأخيرة.

المطلب الأول: مفهوم المديرية العامة للضرائب.

أولاً: لمحة تاريخية عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 60/91 والمؤرخ بتاريخ 27 فيفري 1991 تم إنشاء المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة والمحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وكذا اختصاصاتها وهذا بعد استقلالها عن مديرية التنسيق المالي، حيث كانت تضم هذه الأخيرة 05 (خمس) مديريات هي:

- المديرية الفرعية للضرائب، التحصيل والوعاء.

- المديرية الفرعية لأموال الدولة.

- المديرية الفرعية لمسح الأراضي.

- المديرية الفرعية للخزينة.

- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

وقد بدأت حينها العمل بثلاث مديريات هي:

- المديرية الفرعية للوسائل.

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل.

- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

وبموجب القرار رقم 484 المؤرخ في 12 جويلية 1998 والمحدد للنطاق الإقليمي والتنظيم واختصاص المديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، أصبحت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة تضم 05 مديريات فرعية وهي:

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

1-المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

2-المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

3-المديرية الفرعية للتحصيل.

4-المديرية الفرعية للمنازعات.

5-المديرية الفرعية للوسائل.

ثانيا: مهام المديرية العامة للضرائب: وهي مكلفة بـ:

- ✓ ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب.
- ✓ السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- ✓ تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.
- ✓ تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.
- ✓ الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.
- ✓ متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.
- ✓ وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك.
- ✓ دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.
- ✓ متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.
- ✓ تقدير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

المطلب الثاني: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

أولاً: تعريف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

تعد المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من بين خمس مديريات فرعية، كل منها يضم مجموعة من المكاتب، ولأن المقابلة أجريت على مستوى هذه المديرية، سنقوم بتوضيح كل مكتب من مكاتب المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

1- مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة:

ومن مهام هذا المكتب نجد:

-تزويد المديرية بمعلومات جبائية بإنشاء بطاقات تخص الهيئات العمومية والمؤسسات.

-إعداد مراجع التدخلات وجلب المعلومات وإرسالها إلى مكتب البطاقات.

-البحث عن النشاطات غير المصرح بها.

-تقييم أداء المفتشيات وتقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين المردودية.

02- مكتب البطاقات والمقارنات:

يعتبر بمثابة المذيع الرئيسي للمعلومات التي تحتاج إليها المصالح الجبائية المهمة بتحسين الوعاء الضريبي، ويتحصل المكتب على هذه المعلومات عن طريق:

1-قائمة الزبائن المقدمة من طرف المنتخبين أو بائعي الجملة.

2-معلومات مستقاة من مصالح الجمارك ترسل إلى مفتشية الضرائب وتكمن مهام هذا المكتب فيما يلي:

-تسيير البطاقات وإعانة مفتشية الضرائب على إعداد البطاقات المكلفين بالضريبة.

-تحصيل المعلومات التي أُلْم بها مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة بتنظيمها وتقسيمها على مفتشيات الضرائب.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

-الاحتفاظ بالعقود مهما كان نوعها أو شكلها، والخاضعة لتسجيل وتقديم نسخ منها عند الطلب من أصحابها.

-تقديم اقتراحات من شأنها تحسين وتوظيف المعلومات وكيفية الاحتفاظ بها ومراقبة استخدامها.

-تسليم المكلفين بالضريبة البطاقات الجبائية واستعمال الإعلام الآلي.

03-مكت بالمراجعات الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق وتتمثل مهام هذا المكتب فيما يلي:

-متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.

-تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.

-اعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

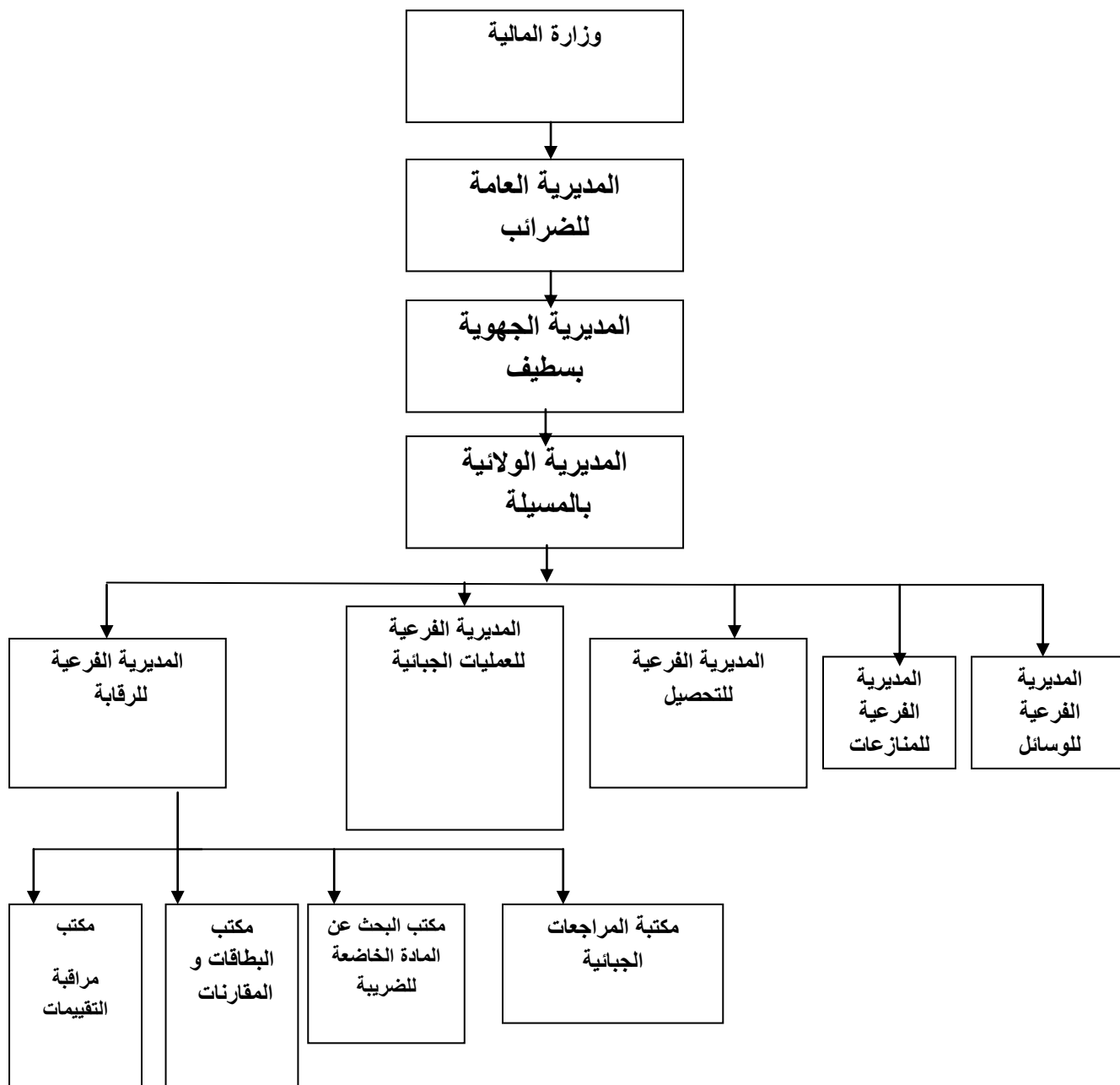
04-مكتب مراقبة التقييمات، والذي يعمل في شكل فرق ويكلف بما يلي:

-استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا.

-المشاركة في اشغال التحيين للمعايير المرجعية(التطبيق).

-متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة (2016).

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

حيث سنتناول في هذا المبحث مجموعة من المطالب والتي تتمثل في:

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

أولاً: أدوات جمع البيانات:

يمكن اعتبار منهج البحث الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، كما أنه الأسلوب المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

حيث يتطلب استخدام أي منهج في البحث العلمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة والتي تمكن الباحث من الوصول الى البيانات اللازمة، والتي يستطيع من خلالها معرفة واقع وميدان الدراسة، كما تفرض طبيعة الموضوع انتقاء مجموعة من الأدوات لجمع البيانات.

1-المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للبحث، قمنا بمراجعة المقالات والرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والتي ساعدتنا في مختلف مراحل البحث، وكان هدفنا من اللجوء الى المصادر الثانوية في هذه الدراسة، هو التعرف على الأسس والطرق السليمة في كتابة الدراسة الميدانية وكذا الجانب النظري.

2-المصادر الأولية: بغرض عرض الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على مجموعة من المكلفين بالضريبة لولاية المسيلة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل هذا الاستبيان بهدف الوصول الى دلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

حيث يعرف الاستبيان بأنه: احدى الوسائل لجمع المعلومات عن مشكلة البحث، ويكون الاستبيان على شكل أسئلة مختارة لتجيب عليها العينات المختارة.

ويسمى الاستبيان في كثير من الأحيان في بعض البحوث بالاستفتاء.¹

¹وجيه محجوب، أصول ابحاث العلمي ومناهجه، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص155.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

كما يعرف الاستبيان بمفهومه العام بأنه: قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة معدة بدقة، ترسل الى عدد كبير من أفراد المجتمع الذين يكونون العينة الخاصة بالبحث¹.

كما اعتمدنا على أسلوب المقابلة كأداة من أدوات الحصول على البيانات، حيث أجرينا مقابلة مع المدير الفرعي للرقابة الجبائية للإجابة على مجموعة من الأسئلة والتي نطن انها تخدم موضوع البحث. وتعرف المقابلة بأنها: لقاء يتم بين الباحث والمجيب وعلى أساس ذلك يحدد هدف واضح للبحث، ويعد الباحث استمارة خاصة لجمع المعلومات من العينات وهذه الطريقة او الأداة تصلح لكافة المستويات التعليمية والثقافية².

حيث أن المقابلة تستخدم للتعرف على الحقائق والتأكد من المعلومات بشكل دقيق من قبل الباحث مباشرة.

ثانيا: الأساليب الاحصائية المستخدمة:

في إطار ما تحتاجه الدراسة من نتائج فقد تم استخدام بعض اساليب الإحصاء لتحليل محتوى الاستبيان، والتي تمثلت في:

- 1- جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية: وهذا لتوضيح الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- 2- المتوسطات الحسابية
- 3- الانحراف المعياري: حيث تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف استجابات العينة لكل عبارة من عبارات الاستبيان، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
- 4- معامل الارتباط: حيث استخدم للتعرف على مدى الارتباط بين المحاور الثلاث للاستبيان.
- 5- معامل الثبات الفا كرومباخ: للتأكد من صدق الاستبيان.

المطلب الثاني: مجتمع، عينة وأداة الدراسة

¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2005، ص165.
² وجيه محجوب، المرجع السابق، ص165.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة في الدراسة.

أولاً: تعريف مجتمع وعينة الدراسة

تعريف مجتمع البحث: هو جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكوّنون موضوع مشكلة البحث.

تعريف العينة: هي جزء من المجتمع الأصلي يحتوي على بعض العناصر التي تم اختيارها منه بطريقة معينة، وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي.

في إطار البحث تم اختيار العينة العشوائية والتي تعرف بأنها: تلك العينة التي يكون فيها لكل عنصر من عناصر المجتمع فرصة متكافئة مع بقية عناصر المجتمع للظهور في العينة، أي أن الوحدات المكونة لمجتمع الدراسة تعامل كلها باحتمال متساوي ولا تعطى أي نوع من الترتيب.¹

وقد تكوّن مجتمع الدراسة من مجموعة من المكلفين في ولاية المسيلة

والجدول رقم (03) يوضح توزيع عينة الدراسة مع عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة.

البيان	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة
العدد	50	40

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان

ثانياً: أدوات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على استمارة استبيان كأداة أساسية وكذلك على مقابلة أجريت مع المدير الفرعي للرقابة الجبائية.

1-المقابلة: كان الهدف من إجراء هذه المقابلة هو إيجاد إجابة على التساؤلات المطروحة في فحواها والحصول على احصائيات حول موضوع التهرب الضريبي من أجل أخذ تصور عن مدى الالتزام بدفع الضرائب، وفيما يلي عرض للأسئلة المطروحة والاجابات المتحصل عليها:

1-هل تقرون بوجود تهرب ضريبي بأحد أشكاله على مستوى الولاية؟

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي (الدليل التطبيقي للباحثين)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص189، 190.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

نعم يوجد تهرب ضريبي في ولاية المسيلة، وهو الحال على مستوى كافة ولايات الوطن دون استثناء.

2-إذا كانت الإجابة بنعم ما هو حجم وطبيعة هذا التهرب؟

هناك تهرب كبير، وهذا ما تظهره نتائج الرقابة الجبائية والموضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم(04)، يوضح المبالغ المبرمجة والمؤسسة لعدد من السنوات:

السنوات	عدد القضايا المبرمجة	المبالغ المؤسسة بالدينار الجزائري	المبالغ المحصلة بالدينار الجزائري
2011	25	8 620 216	741 338 576
2012	32	431 151 015	375 101 400
2013	62	235 703 491	186 205 800
2014	61	256 354 238	225 591 700
2015	71	38 592 009	34 346 888

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

3-في رأيكم ما هي أسباب هذا التهرب؟

➤ يوجد هناك العديد من الأسباب والتي يمكن أن نورد منها عدم وجود ثقافة جبائية إضافة الى تعقد التشريعات وتغيرها باستمرار .

4-هل أن المستوى التعليمي لدافعي الضريبة يجعلكم تلاقون صعوبة في تأسيسها وتحصيلها؟

➤ نعم يعتبر هذا العامل من أكبر العوائق في تأسيس الضريبة وبالأخص عند عملية التحصيل.

5-هل أن سوء علاقتكم مع المكلف سببه نقص الوعي الضريبي؟

➤ نعم، فالمكلف ينظر الى الإدارة على أنها أداة لنهب أمواله.

6-هل تعتقدون أن القوانين الضريبية تصعب من مهمتكم في نشر الوعي الضريبي؟

➤ نعم، فهي شديدة التعقيد وكثيرة التغير.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

7- هل أن الموظفون على دراية بكل التعديلات في القوانين الضريبية؟

➤ لا، ليس لديهم اطلاع بالتعديلات الحاصلة في القوانين الضريبية.

8- هل هناك دورات تكوينية لموظفي الإدارة؟

➤ في بعض الأحيان فقط، وهي ليست بالكافية.

9- هل تعملون على الاتصال بالمكلفين بهدف تلقي انشغالاتهم؟

➤ أحيانا وليس دائما، فهناك صعوبة في الاتصال بالمكلفين.

10- ماهي الوسائل المستخدمة في عملية الاتصال؟

➤ لا يوجد الكثير منها فنحن نعتمد على البريد العادي أما موقع المؤسسة فهو غير نشط (هناك غياب شبه تام للمكلفين الفاعلين في الموقع)

11- هل توعية المواطنين بأهمية الضرائب وتبيان الآثار السلبية لعدم دفعها يقلص من نسبة التهرب؟

➤ أظن ذلك وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ووضع الجزائر الحالي.

12- هل لديكم مقترحات حول كيفية التعامل مع ظاهرة التهرب الضريبي كمحاولة للتقليل منها؟

➤ على مستوى مديريتنا نعمل على تكثيف عمليات التحقيق المحاسبي كأحد أساليب مكافحة التهرب.

❖ ما نخلص به من هذه المقابلة أن هناك تهرب ضريبي على مستوى الولاية يمكن أن نرجع أسبابه إلى ضعف وعي المكلف بالضريبة بالإضافة الى عدم كفاءة الإدارة الضريبية، ومنه يمكن القول إن الإصلاح يجب أن يكون كلي وليس جزئي.

2- الاستبيان: قبل التطرق لكيفية تصميم الاستبيان ندرج أهم الأهداف المرجوة من خلال فقراته، فبالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو الوقوف على مدى وعي المكلفين بأهمية الضريبة، نسعى من خلال الاستبيان أيضا إلى ما يلي:

✓ التعرف على مدى إدراك عينة الدراسة لأهمية الضريبة.

✓ التعرف على الأسباب المؤدية للتهرب من دفع الضريبة.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

وقد قمنا بإعداد استمارة تم تقسيمها إلى جزأين أحدهما خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة، وتتكون من خمسة فقرات وهي الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات ممارسة النشاط بالإضافة الى طبيعة الخضوع للضريبة.

أما الجزء الثاني، فيتناول محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بواقع الوعي الضريبي ومتطلبات تحقيقه، وتم تقسيمه إلى 20 فقرة، كما يوضحه الجدول رقم (05)، والذي يبين عنوان المحور، وأرقام الفقرات، وعددها، النسبة المئوية لكل محور، بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من الاستبيان.

الرقم	عنوان المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة %
01	نظرة المكلف للضريبة	08-01	08	40%
02	قياس الوعي الضريبي على أساس العلاقة بالإدارة الضريبية	14-09	06	30%
03	قياس الوعي الضريبي على أساس جودة الخدمة العمومية المقدمة	20-15	06	30%
	مجموع فقرات الاستبيان	20	20	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول (05) أن عدد فقرات المحور الأول، والمعنون بنظرة المكلف بالضريبة بلغ 08 فقرة بنسبة 40% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان وعدد فقرات المحور الثاني والمعنون بقياس الوعي الضريبي على أساس العلاقة بالإدارة الضريبية بلغ 06 فقرات بنسبة 30% من فقرات الاستبيان، ونفس النسبة للمحور الثالث والمعنون بقياس الوعي الضريبي على أساس جودة الخدمة العمومية المقدمة.

1-2- ثبات وصدق أداة الدراسة

- **ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات استمارة الاستبيان، أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، أي أن ثبات الاستبيان، يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، خلال فترات زمنية معينة، وهذا من خلال معامل ألفا كروم باخ.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

والجدول رقم (06) يمثل معامل ألفا كروم باخ لقياس ثبات الاستبيان:

البيان	عدد الفقرات	معامل ألفا كروم باخ
جميع فقرات الاستبيان	20	0.906

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات الاستبيان ومخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن معامل ألفا كروم باخ لكل محاور الاستبيان تساوي الى 0.906 وهي مرتفعة، وهذا يدل على أن قيمة الثبات مرتفعة، أي على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة بصحة الاستبيان وملائمته لتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

• صدق الاستبيان:

أ-الصدق الظاهري:

يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات الاستبيان ما وضعت لقياسه، وفي هذا الإطار تم عرض الاستبيان في صورته الأولية لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة، وهم ينتمون لاختصاصات تحيط بالموضوع محل الدراسة وهذا بغية التأكد من سلامة الاستبيان من مختلف الجوانب خاصة من حيث:

- دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات.

- مدى شمولية الاستبيان لمعالجة مشكلة الدراسة.

هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروري امن تعديل في صياغة العبارات أ وحذفه او في ضوء مقترحاتهم قمنا بصياغة الاستبيان بشكل نهائي.

ب-صدق المقارنة الطرفية:

كما تم حساب صدق هذا الاستبيان كذلك باستخدام طريقة المقارنة الطرفية وذلك بترتيب الدرجات تنازليا ثم أخذ نسبة 27% من طرفي الاستبيان الأعلى والأدنى، أي ما يقابلها 11 درجة عليا و 11 درجة دنيا ثم المقارنة بينهما باستخدام اختبار الدلالة الإحصائية (T_{test}) وبعدها يتم تفسير هذه القيمة وفقا لحالتين هما:

- إذا كانت قيمة الفرق ل (T_{test}) دالة عند مستوى الدلالة (0.05 أو $\alpha=0.01$) فهذا يعني أن هذا الاستبيان صادق لأنه استطاع أن يميز بين الطرفين.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

- إذا كانت قيمة الفرق لـ (T_{test}) غير دالة عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$ فهذا يعني أن هذا المقياس غير صادق لأنه لم يميز بين الطرفين.

وبالنظر إلى قيمة اختبار الدلالة (T_{test}) كما هو موضح في الجدول رقم (07) يتضح بأن هذا الاستبيان صادق حيث بلغت قيمته (8.28) وهي دالة عند درجة الحرية (20) ومستوى الخطأ أو الدلالة $(\alpha = 0.01)$.

الجدول رقم (07) يوضح صدق المقارنة الطرفية للاستبيان

الطرفين		إختبار التجانس F ليفين	مستوى الدلالة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	t	مستوى الدلالة	القرار
الدرجات	الطرف الأعلى	1.038	0.320	11	251.45	8.262	20	8.28	0,000	دال عند 0,01
	الطرف الأدنى			11	207.90	15.345				

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

المبحث الثاني: تحليل البيانات، اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها
من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل الاستثمارات المتعلقة بدافعي الضرائب.

المطلب الأول: تحليل توزيع أفراد العينة

أولاً-توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

والجدول رقم (08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	35	87.5%
أنثى	05	12.5%
المجموع	40	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن عدد الذكور بلغ 35 فرد بنسبة 87.5%، في حين بلغ عدد

الإناث 5 اناث بنسبة 12.5%، أي أن فئة الذكور هي الغالبة بالنسبة لمجموع العينة.

ثانياً-توزيع أفراد العينة حسب السن

والجدول رقم(09): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

العمر	التكرار	النسبة%
من 22-30	13	32.5%
من 30 إلى 40	15	37.5%
أكبر من 40	12	30%
المجموع	40	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن أفراد عينة البحث تتوزع حسب العمر بنسبة 37.5% للفئة

العمرية من 30 أي 40 بعدد 15 فرد، وبنسبة 32.5% للفئة العمرية من 22 إلى 30 سنة أي بعدد 13

فرد، في حين بلغ أفراد الفئة العمرية أكبر من 40 سنة 12 فرد بنسبة 30% أي أن الفئة العمرية الغالبة هي

الفئة العمرية من 30 _ 40 سنة بعدد 15 فرد وبنسبة 37.5%.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

ثالثا: تحليل أفراد العينة حسب عدد سنوات ممارسة النشاط(الخبرة).

والجدول رقم (10): يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات ممارسة النشاط.

عدد سنوات ممارسة النشاط	التكرار	النسبة%
أقل من 05 سنوات	16	40%
من 05 إلى 10 سنوات	14	35%
أكثر من 10 سنوات	10	25%
المجموع	40	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن نسبة 40% ممن عدد سنوات خبرتهم أقل من 05 سنوات بعدد 16 فرد، ونسبة 35% ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم بين 05 إلى 10 سنوات بعدد 14 فرد، في حين بلغت نسبة 25% من تزيد سنوات خبرتهم عن 10 سنوات بعدد 10 أفراد، أي أن معظمهم يتمتعون بخبرة مهنية أقل من 05 سنوات.

رابعا-توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

والجدول رقم (11): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
ابتدائي	03	7.5%
متوسط	4	10 %
ثانوي	11	27.5%
جامعي	22	55
المجموع	40	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الأغلبية لأفراد عينة البحث تتوزع على حملة الشهادات الجامعية بنسبة 55% بعدد 22 فرد، في حين بلغت نسبة ما دون المستوى الجامعي 45% بنسبة 18 فرد.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

خامسا: تحليل أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة الخضوع للضريبة

والجدول رقم (12): يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الخضوع للضريبة

طبيعة الخضوع للضريبة	التكرار	النسبة %
نظام حقيقي	12	30%
اقتطاع من المصدر	08	20%
نظام جزافي	20	50%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات الاستمارة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن أفراد عينة البحث توزعت بعدد 20 فرد للنظام الجزافي وهو ما يمثل نسبة 50%، وبعدد 12 فرد يخضع للنظام الحقيقي وهو ما يمثل نسبة 30%، وبعدد 08 أفراد يخضعون للاقتطاع من المصدر وهو ما يمثل نسبة 20%. أي أن معظم أفراد العينة يخضعون للنظام الجزافي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

ولتأكيد أو نفي الفرضيات سنعتمد في تحليلنا على النسب والاعداد التي أعطاها برنامج spss بعد اخال الإجابات، وتجدر الإشارة إلى أننا استعملنا ترميزا خاصا كما يلي:

-العدد 1 للإجابة بنعم.

-العدد 2 للإجابة بلا.

أولا اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على مايلي:

"يوجد عدم وعي ضريبي لدى المكلفين على مستوى ولاية المسيلة"

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

والجدول رقم (13) يبين اتجاهات إجابة المستجوبين لكل فقرة من فقرات المحور الأول والمعنون بنظرة المكلف للضريبة

المحور الأول	التكرار		% النسبة المئوية		الاتجاه العام لإجابات المستجوبين
	نعم	لا	نعم	لا	
العبارة 01	15	25	37.5%	62.5%	سلبي
العبارة '01	26	14	65%	35%	سلبي
العبارة 02	11	29	27.5%	72.5%	سلبي
العبارة 03	6	33	15%	82.5%	إيجابي
العبارة 04	20	20	50%	50%	سلبي
العبارة 05	27	13	67.5%	32.5%	إيجابي
العبارة 06	28	12	70%	30%	إيجابي
العبارة 07	35	5	87.5%	12.5%	سلبي
العبارة 08	24	16	60%	40%	سلبي
الاتجاه العام لإجابات المحور					سلبي

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للعبارات الثمانية، والتي تتعلق بنظرة المكلف للضريبة تتجه نحو الاتجاه السلبي، مما يعني أن للمكلفين نظرة سلبية للضريبة، وعليه نقبل الفرضية التي تنص على عدم وجود وعي ضريبي لدى المكلفين بالضريبة في ولاية المسيلة.

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تحليل عبارات المحور الأول كالتالي:

العبارة 01: "شعور المكلف عند تسديد الضرائب": حيث نهدف من خلال هذا السؤال أن نتعرف على طبيعة شعور المكلفين عند تسديد الضرائب المستحقة عليهم، والذي يأخذ الخيار "أداء الواجب" أو "الإيجاب"، حيث أوضحت نتائج التحليل أن عدد المكلفين المصرحين بنعم فيما يخص الشعور المتولد عند تسديد الضرائب بلغ 37.5% على اعتبار أن القيام بدفع الضرائب أداء لواجباتهم، بينما 62.5% نفت ذلك. أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من السؤال الأول "صفة

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

الاجبار عند تسديد الضرائب "نجد أن 65% من المكلفين يتصف شعورهم عند التسديد بصفة الجبر، في حين 35% نفت ذلك، وبالنظر إلى هذا التحليل نستخلص أن أغلبية المكلفين غير راضين على عملية تسديد الضرائب.

العبارة 02: حيث أن السؤال الثاني يدرس مدى اقتناع المكلفين بأن ما يدفعونه في شكل ضرائب يعود عليهم بالمنفعة، حيث أوضحت نتائج التحليل أن 11 مكلف بنسبة 27.5% لهم اقتناع بأن ما يدفعونه من ضرائب يعود عليهم بالمنفعة بينما 29 مكلف أي ما يقابله نسبة 72.5% ليسوا مقتنعين بذلك، وهذه النسبة تعكس لنا نقص الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

العبارة 03: إن العبارة الثالثة في الاستمارة تبحث عن درجة الاقتناع فيما يخص العدالة الضريبية، والتي تعد متغيرا مهما لاستنتاج مستوى الوعي الضريبي، حيث أوضحت الإجابات المجموعة حول العبارة أن 6 مكلفين مقتنعين بوجود عدالة ضريبية، بينما نجد أن 33 مكلف ليس له قناعة تماما بوجود عدالة ضريبية أي بنسبة 82.5% وهذا ما يفسر استياء المكلفين من الإدارة الضريبية، كما نجد أن مكلف واحد لم يدلي بأي إجابة.

العبارة 04: تدرس هذه العبارة "مدى إقبال المكلفين بالضريبة على الوسائل الغير قانونية"، والتي تمكنهم من الإفلات من دفع الضريبة، وقد كانت الإجابات متساوية أي 50% من المكلفين صرحوا بقبولهم للوسيلة الغير قانونية التي تمكنهم من عدم دفع الضرائب، بينما 50% من المكلفين عارضوا القيام بذلك.

العبارة 05: تدرس هذه العبارة "مدى إدراك المكلف لأثر التقاعس في دفع الضريبة"، حيث أجاب المكلفون بما يساوي نسبة 67.5% بنعم، وما نسبته 32.5% بلا، ونستطيع القول إن أكثر من نصف العينة مدركة بأن التقاعس عن دفع الضريبة يؤثر سلبا في الحصول على بعض الخدمات.

العبارة 07: والتي نصت على أن "تعدد الضرائب يشكل ضغطا جباييا على المكلف"، وكانت النسبة 87.5% كافية لتؤكد هذا التوجه للمكلفين، أما نسبة 12.5% نفت ذلك، ما يعني أنه على السلطة التشريعية مراعاة هذا الخلل كمحاولة لجذب المكلفين نحو ضريبة واضحة تخدم الصالح العام.

العبارة 08: من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن العبارة رقم 08 "هل لديكم اطلاع حول حقوقكم وواجباتكم الضريبية"، عدد الذين أجابوا عليها بنعم يقدر ب 60% أي لديهم معرفة بحقوقهم وواجباتهم الضريبية المطبقة حاليا، بينما نسبة الذين أجابوا بلا فتقدر ب 40%، ومن هذا المنطلق نستطيع القول إن أغلبية المكلفين لديهم إطلاع حول حقوقهم وواجباتهم الضريبية. وبصفة عامة

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

يتبين أن آراء أفراد العينة في الفقرات جميعها تتجه بالاتجاه السلبي مما يعني قبول الفرضية الأولى، والتي تنص على عدم وجود وعي ضريبي للمكلفين بالضريبة في ولاية المسيلة.

ثانيا اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على أن:

"هناك علاقة موجبة بين الوعي الضريبي والعلاقة بالإدارة الضريبية"

والجدول رقم(14)يبين الاتجاه العام لفقرات المحور الثاني والمعنون بقياس الوعي الضريبي على

أساس العلاقة بالإدارة الضريبية

المحور الأول	التكرار		%النسبة المئوية		الاتجاه العام لإجابات المستجوبين
	نعم	لا	نعم	لا	
العبارة 09	11	29	27.5%	72.5%	سلبي
العبارة 10	14	26	35%	65%	سلبي
العبارة 11	11	29	27.5%	72.5%	سلبي
العبارة 12	32	08	80%	20%	إيجابي
العبارة 13	8	32	20%	80%	سلبي
العبارة 14	36	04	90%	10%	إيجابي
الاتجاه العام لإجابات المحور الثاني					سلبي

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للعبارات الستة التي تتعلق بوجود علاقة ارتباطية(موجبة) بين الوعي الضريبي والعلاقة بالإدارة الضريبية كانت في الاتجاه السلبي، وهو يعكس الإجابة "لا"، مما يعني وجود علاقة بين مستوى الوعي الضريبي والعلاقة بالإدارة الضريبية. ما يؤكد الاتجاه العام للمحور الأول(سلبي)، والاتجاه السلبي للمحور الثاني، والتي ينتج عنها في الأخير صحة الفرضية، التي تنص على وجود علاقة موجبة بين الوعي الضريبي والإدارة الضريبية. (الفرضية الثانية محققة).

ويمكن تحليل عبارات هذا المحور كالتالي:

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

العبارة 09: حيث أن العبارة 09 تبحث عن رأي المكلفين حول "شفافية المعلومات المقدمة من طرف إدارة الضرائب"، وقد أوضحت نتائج التحليل أن ما نسبته 72.5% أجابوا بلا، بينما كانت نسبة الإجابة بنعم 27.5%.

كما أن رأي المكلفين حول "كفاءة موظفي الإدارة الضريبية"، من خلال العبارة 10 كان في نفس الاتجاه، أي أن أغلبية المكلفين 65% أجابوا بلا.

ويمكن أن ندرج العبارة 11 "مساعدة الإدارة الضريبية المكلفين على فهم الالتزامات الضريبية والمحاسبية"، في نفس سياق تحليل العبارتين السابقتين، حيث نجد أن اجابات المكلفين كانت بنسبة 72.5% تؤكد عدم تلقي المساعدة من طرف الإدارة الضريبية، بينما نجد أن ما نسبته 27.5% نفوا ذلك.

وهذا ما يؤكد أن المكلفين لهم قناعة تماما بأن الإدارة الضريبية لا تتمتع بالشفافية والمصادقية وموظفيها غير أكفاء، الأمر الذي قد يكون سبب في بتر العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية، والذي ينتج عنه ضعف التزام المكلف بدفع الضريبة واتجاههم نحو التملص من دفعها.

العبارة 12: حيث هدفنا من هذه العبارة "اعتقاد المكلفين بأن مراعاة الإدارة الضريبية للظروف المتعلقة بالنشاط يسهم في تحسين العلاقة معها" أن نتعرف على ركائز تحقيق الوعي الضريبي، وجاءت الإجابة بنسبة 80% بنعم لتؤكد هذه الفرضية، بينما كانت نسبة 20% تنفي ذلك.

ما يعني أنه يجب على الإدارة الضريبية الاهتمام بهذا العنصر من أجل تجسيد الوعي الضريبي.

العبارة 13: "قيام إدارة الضرائب بتوعية المواطنين بمدى أهمية الضرائب" حيث بلغت نسبة الإجابة بلا ما نسبته 80% مؤكدة بذلك عدم القيام بالتوعية، بينما نسبة 20% نفت ذلك.

وهذا ما يعطي دليلا على وجود تقصير بالتعريف عن الدور الذي تلعبه الضرائب، مما ينعكس سلبا على توجهات المكلفين، وقد يبرر البعض أن عدم قيام الإدارة بالتوعية في هذا المجال سببه أن الدولة ليست بحاجة إلى الموارد من الضرائب.

العبارة 14: "زيادة الثقة بين المكلفين والإدارة الضريبية تزيد من نسبة الالتزام الضريبي"، بلغت نسبة الإجابة بنعم 90%، في حين نجد أن ما نسبته 10% فقط نفت ذلك، وهذا ما يدل على أهمية زيادة وترسيخ الثقة بين الطرفين، والذي يكون عن طريق وضع أسس واضحة للتعامل مع المكلفين وكذا تطوير مهارات الإداريين.

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

ثالثا اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على أن:

"هناك علاقة موجبة بين الوعي الضريبي وجودة الخدمة العمومية المقدمة".

والجدول رقم(15) يوضح الاتجاه العام لفقرات المحور الثالث والمعنون بقياس الوعي الضريبي على

أساس جودة الخدمة العمومية المقدمة

المحور الأول	التكرار		النسبة المئوية %		الاتجاه العام لإجابات المستجوبين
	نعم	لا	نعم	لا	
العبارة 15	08	32	20%	80%	سلبي
العبارة 16	30	10	75%	25%	سلبي
العبارة 17	30	10	75%	25%	إيجابي
العبارة 18	23	17	57.5%	42.5%	إيجابي
العبارة 19	37	03	92.5%	7.5%	سلبي
العبارة 20	35	05	87.5%	12.5%	سلبي
الاتجاه العام لإجابات المحور الثالث					
					سلبي

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات spss

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للعبارات الستة للمحور الثالث، والمعنون بقياس الوعي الضريبي على أساس جودة الخدمة العمومية المقدمة، تتجه نحو الاتجاه السلبي، مما يعني صحة الفرضية الثالثة والتي نصت على وجود علاقة موجبة بين الوعي الضريبي وجودة الخدمة العمومية المقدمة، وعليه فالفرضية الثالثة محققة.

العبارة 15: "اعتقاد المكلف أن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الضريبية تتناسب مع

ما يدفعه من ضرائب"، بلغت الإجابات على هذه العبارة ما نسبته 80% بالإجابة بلا، وهذه نسبة كافية للحكم على أن المكلف يشعر عند دفعه للضريبة أنه يدفعها في غير وجه حق، وهي لا تعود عليه بالمنفعة (الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الضريبية).

العبارة 16: "يشعر المكلف عند دفعه للضرائب أنه يعطي الدولة أكثر مما يتحصل عليه من خدمات عمومية"، حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم 75%، وهذا ما يعطي دليلا بأن هناك عدم رضا من قبل

المكلفين إزاء ما تقدمه الدولة من خدمات، مما يتوجب على الدولة مراجعة سياستها وبرامجها الخدماتية.

العبارة 18: "الضرائب تحسن من مستوى الخدمات العمومية"، من خلال نتائج التحليل بدت النسب متقاربة أي أن 57.5% من المكلفين صرحوا بأن للضرائب دور في تحسين مستوى الخدمات العمومية، بينما بلغت نسبة المعارضين 42.5%، وهذا يدل على تقصير التعريف بدور الضرائب في تحسين الخدمة العمومية.

العبارة 19: "يعتقد المكلف أن هناك سوء استخدام للأموال العمومية" حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم 92.5%، وهذا ما يؤكد عدم ثقة المكلفين بالقائمين على إدارة المال العام للدولة، وهذا ما تعكسه **العبارة 20** والتي تربط بين سوء استخدام المال العام وبين رغبة المكلف بدفع الضريبة، والتي أكدتها النسبة 87.5%، أي كلما أحسنت الدولة استخدام المال العام وتقديمه في شكل خدمات ملموسة كلما قل ميل المكلفين نحو التهرب من دفع الضريبة.

وهذا التحليل بدوره تؤكد الإجابات المتحصل عليها من **العبارة 17** "زيادة عدد المشاريع العمومية يدفع بالكلف إلى دفع الضريبة" حيث كانت نسبة الإجابة بنعم 75%.

وما نخلص به من دراستنا لهذا المحور أن الاتجاه العام للمحور الأول (سلبى)، والاتجاه السلبى للمحور الثالث، والتي ينتج عنها في الأخير صحة الفرضية، التي تنص على وجود علاقة موجبة بين الوعي الضريبي وجودة الخدمة العمومية المقدمة. (الفرضية الثالثة محققة).

الفصل الثاني — دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

رابعا معامل الارتباط لمحاور الاستبيان

حساب معاملات الارتباط بين محاور الدراسة، للتأكد من وجود علاقة بين المحاور، ومعرفة درجة وقوة الارتباط بين المحاور الثلاث للمقياس (استمارة الاستبيان).

الجدول رقم(16) يبين مصفوفة الارتباط بين المحاور الثلاث

Corrélations

	المحور 1	المحور 2	المحور 3
de			
المحور 1			
Corrélation	1	,225	,133
Pearson			
Sig. (bilatérale)		,163	,412
N	40	40	40
de			
المحور 2			
Corrélation	,225	1	,243
Pearson			
Sig. (bilatérale)	,163		,130
N	40	40	40
de			
المحور 3			
Corrélation	,133	,243	1
Pearson			
Sig. (bilatérale)	,412	,130	
N	40	40	40

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين محاور الاستبيان كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وتراوح قيم معاملات الارتباط بين 0.2 و 0.4 وتدل على وجود علاقة ارتباطية طردية بين المحاور الثلاث، ومنه نقبل الفرضيات التالية:

- هناك عدم وعي لدى المكلفين بالضريبة على مستوى ولاية المسيلة.
- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الوعي الضريبي والعلاقة بالإدارة الضريبية.
- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الوعي الضريبي وجود الخدمة العمومية المقدمة

خلاصة الفصل

لقد تم تخصيص هذا الفصل للجانب التطبيقي للدراسة، وكان الهدف من ذلك هو اختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الجوانب المتعلقة بالمؤسسة التي أجرينا بها المقابلة، وفي المبحث الثاني الجوانب الأساسية المتعلقة بالدراسة والمتمثلة في أدوات جمع البيانات والتي من خلالها يمكن التوصل الى النتائج المستهدفة، وكذا مجتمع وعينة الدراسة ثم قمنا بعرض نتائج الاستبيان وتحليل النتائج المتحصل عليها.

وقد تم التوصل في نهاية هذا الفصل الى اثبات صدق فرضيات الدراسة.

خاتمة عامة

خاتمة العامة:

مكنتنا دراستنا لهذا الموضوع سواء في شقه النظري أو التطبيقي من حصر مجموعة من النتائج والاقتراحات والمتمثلة في:

أولاً-نتائج الدراسة النظرية:

- تحتل الضرائب مكانة هامة في السياسة الاقتصادية للدولة يتجلى ذلك من خلال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-إن أهم اسهامات الوعي الضريبي التركيز على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
-تتبع أهمية الوعي الضريبي في كونه يعمل على الرفع من مستوى التحصيلات الضريبية والتي تعتبر أساس التنمية.

-من أهم متطلبات تحقيق الوعي الضريبي تركيز الانتباه على العلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية.

ثانياً-نتائج الدراسة الميدانية:

في الجانب التطبيقي وبناءا على دراسة عينة من المكلفين والاجابات المتحصل عليها من خلال اجراء المقابلة توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم وعي المكلفين بالضريبة على مستوى العينة المدروسة.
- ضعف الوعي الضريبي لدى المكلف سببه سوء العلاقة بالإدارة الضريبية.
- الالتزام الضريبي لدى المكلف مرتبط بمستوى الخدمات العمومية المقدمة.
- انعزال المكلف ونفوره من الإدارة الضريبية.
- غياب خطة واضحة مرسومة الأهداف ومضبوطة لنشر الوعي الضريبي.
- عدم مساهمة وسائل الاعلام في توضيح أهمية الضرائب وتفسير أبعاد القانون الضريبي.

ثالثاً: التوصيات

- وضع سياسة تريبوية من أجل تطوير الحس الجبائي لدى المكلفين بالضريبة.
- وضع استراتيجية للاتصال بن مختلف المديريات الولائية للضرائب بغية الاستفادة من الممارسات الفعالة في تفعيل الوعي الضريبي والعمل على متابعة انشغالات المكلفين بالضريبة.
- العمل على مجابهة وتضييق نطاق الاقتصاد الخفي في الدولة وتشجيع المكلفين على الانخراط في الاقتصاد الرسمي.
- تحسيس المكلفين بمادية الضرائب أي جعل المكلف يرى ويلمس أن ما يدفعه من ضرائب إنما يعود إليه وإلى مجتمعه في شكل خدمات هو في حاجة إليها.
- تسويق الصورة الإيجابية لمنجزات الدولة بهدف زرع الثقة بين المواطن والدولة بغية تحفيزه لاداء الالتزام الضريبي.
- إيضاح التشريعات الضريبية للمواطنين، والابتعاد عن التعقيدات.
- الاهتمام بإدارة الضرائب تزويدها بأجهزة الاعلام الالي.
- تطوير قدرة الاستماع الى المكلفين.
- ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين المكلفين وإدارة الضرائب وعدم اهمالها.
- ارفاق السجل التجاري الممنوح للمكلف بوثيقة تختصر بنود ميثاق المكلفين بالضريبة.
- مراعاة المقدرة التكلفية للمكلف عن طريق الأخذ بعين الاعتبار ظروفه الشخصية وكذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة.
- استخدام الجمعيات المهنية بهدف تسويق أهمية الوعي الضريبي.
- تفعيل مبدأ العدالة الضريبية وترشيد الانفاق العام.
- الللجوء الى استخدام نظام الحوافز الضريبية لتشجيع المواطنين على دفع الضريبة.
- بناء قاعدة معلومات، لتكون بمثابة بنك معلومات للمكلفين تساعد على فهم ومواكبة التغيرات في التشريع الضريبي.
- ضرورة القيام بإجراء المزيد من البحوث والدراسات لمعرفة توجهات المكلفين الضريبية في إطار ترسيخ الوعي الضريبي.
- إشراك رأي المكلفين في التشريع الضريبي.

آفاق الدراسة:

اقتصرت دراستنا الحالية على دراسة واقع الوعي الضريبي على مستوى ولاية المسيلة والمتطلبات الكفيلة بتكريس هذا العنصر، مما يفتح الأفق مستقبلا لدراسة هذا المطلب وطنيا، كما يمكن مستقبلا بناء خطة مرسومة الأهداف والأسس للعمل على تجسيد الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب

1. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
2. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
3. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003.
4. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. عناية غازي، الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة، منشورات دار الكتاب، 1991.
6. فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة، لبنان، 1992.
7. قبس حسن عواد البداري، المركز القانوني للمكلف بالضريبي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
8. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
9. محمد الصغير بعلي، يسرا أو العلا: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
10. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي (الدليل التطبيقي للباحثين)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. محمد محززي عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
12. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2005.
13. منور اوسرير، احمد حمو، جباية المؤسسة، مكتبة بوداود، الجزائر، 2009.

14. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003
15. نصيرة يحيياوي، الضرائب الوطنية والدولية، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
16. وجيه محجوب، أصول ابحاث العلمي ومناهجه، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
17. وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان، (دب)، 2009.
18. يحي دنيدي، المالية العمومية، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

المذكرات

1. إلياس كشاوي، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2009.
2. حسام فايز عبد الغفور، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
3. دلال عيسى موسى مسيمي، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا نابلس، فلسطين، 2006.
4. رجال نصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، طورش بتاتة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.

5. عبد الغاني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، (1999-2009)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
6. عبد القادر جمعي، التهرب الضريبي وأثره على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
7. فاطمة زعزوعة، الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2013 .
8. ملال محمد طارق، تمويل التنمية الاقتصادية وأهمية جباية القيم المنقولة في البورصة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
9. موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004.
10. نصيرة يحيياوي، دراسة حول التهرب والغش الضريبي، حالة الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، فرع تحليل اقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

المجلات

1. بوعلام ولهي، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 12، سنة 2012.
2. خالد الخطيب، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، العدد الثاني، المجلد 16، 2000.
3. سهام محمد جاسم، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وتأثيرها في الحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة - العراق)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2011.
4. عبد الكريم بعداش، دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثامن.
5. موسى الطراونة، أنشطة ولقاءات النتحيف الضريبي للنصف الأول من عام 2015، دورية الوعي الضريبي الإلكترونية، الأردن، العدد 53، 2015.

الملتقيات

1. الحاج موسى منصوري، فاطمة محبوب، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب على التنمية المحلية في الجزائر يومي 29-30 جانفي 2013، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي الحاج موسى أق-أخموك، تامنغست، 2013.
2. حميد بوزيدة، تدابير مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب على التنمية المحلية في الجزائر يومي 29-30 جانفي 2013، لكلية الاقتصاد، المركز الجامعي الحاج موسى أق-أخموك، تامنغست، 2013.

3. سالم محمد عبود وعروبة معين عايش، العلاقة بين الوعي الضريبي والتهرب الضريبي وتأثيرها على التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية الضريبية الاولى، 2008/11/12، مركز بحوث المستهلك، جامعة بغداد، 2008.
4. محمد براق، نور الدين كروش، تأثير الفاقد الضريبي على التنمية الاقتصادية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول أثر التهرب على التنمية المحلية في الجزائري يومي 29/30 جانفي 2013، كلية الاقتصاد، المركز الجامعي الحاج موسى أق-أخموك، تامنغست، الجزائر.

الله حق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

السنة الثانية ماستر تسيير عمومي

السنة الجامعية 2016/2015

واقع ومتطلبات تحقيق الوعي الضريبي
دراسة حالة مجموعة من المكلفين بولاية المسيلة

السادة و السيدات الكريمات، تحية طيبة وسلام عطرا يليق بمقامكم وبعد: في إطار اعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص تسيير عمومي و نظرا لما تحتله انطباعاتكم وأراءكم من أهمية لاستكمال هذه الدراسة، لي الشرف أن اضع بين أيديكم استمارة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة، وأرجو من سيادتكم التفضل للإجابة على الأسئلة المحتواة في هذا الاستبيان بمصادقية، علما أن ما تدلون به من إجابات سيحاط بالسرية التامة، ولن يستخدم إلا في أغراض البحث العلمي آملين أن تعود نتائج هذه الدراسة بالنفع على كافة المؤسسات و الباحثين، كما نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم و مساهمتكم القيمة لما تفضلتم به من معلومات في سبيل إتمام هذه الدراسة .

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذ

مهدي نزيه

سالمى جمعة

ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

- الأسئلة الشخصية:

- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

- السن: 22-30 سنة ☐ 30-40 سنة ☐ 40 فما فوق ☐

- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

- عدد سنوات ممارسة النشاط: أقل من خمسة سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من عشر سنوات ☐

- طبيعة الخضوع للضريبة: نظام حقيقي ☐ اقتطاع من المصدر ☐ نظام جزائي ☐

المحور الأول: نظرة المكلف للضريبة.

1- عندما تسدد الضريبة المستحقة عليكم فهل تشعرون بأنكم؟

أ- تقومون بأداء الواجب نعم ☐ لا ☐

ب- تقومون بأداء ذلك لأنكم مجبرون نعم ☐ لا ☐

2- هل أنتم مقتنعين بأن ما تقدمونه للدولة بشكل ضرائب يعود عليكم بالمنفعة؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل أنتم مقتنعين بوجود عدالة ضريبية؟

نعم ☐ لا ☐

4- في حالة توفر وسيلة غير قانونية تمكنكم من الإفلات من دفع الضريبة، فهل تقومون بفعل ذلك؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل تدرك أن تقاعسك في أدائك للضريبة يؤدي الى النقص في الحصول على بعض الخدمات؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل تعتقدون أن الضريبة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

☐ نعم ☐ لا

7- هل أن تعدد الضرائب يشكل ضغطا جبائيا عليكم؟

☐ نعم ☐ لا

8- هل لديكم إطلاع حول حقوقكم وواجباتكم الضريبية؟

☐ نعم ☐ لا

المحور الثاني: قياس الوعي الضريبي على أساس العلاقة بالإدارة الضريبية.

9- هل هناك شفافية في تقديم المعلومات من قبل إدارة الضرائب؟

☐ نعم ☐ لا

10- هل ترون أن موظفي الإدارة ذوي كفاءة؟

☐ نعم ☐ لا

11- هل الإدارة الضريبية تساعدكم في فهم الالتزامات الضريبية والمحاسبية؟

☐ نعم ☐ لا

12- هل تعتقدون أن قيام إدارة الضرائب بمراعاة الظروف المتعلقة بالنشاط يحسن من مستوى علاقتكم بها؟

☐ نعم ☐ لا

13- هل تقوم الإدارة الضريبية بتوعية المواطنين عن مدى أهمية الضرائب؟

☐ نعم ☐ لا

14- هل أن زيادة الثقة بينكم وبين الإدارة الضريبية تساهم في ترقية الالتزام الضريبي؟

☐ نعم ☐ لا

المحور الثالث: قياس الوعي الضريبي على أساس جودة الخدمة العمومية المقدمة.

15-هل تعتقدون أن الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الضريبية تتناسب مع ما تدفعونه من ضرائب؟

نعم ☐ لا ☐

16-هل تشعرون عند دفعكم للضريبة أنكم تعطوا للدولة أكثر مما تحصلون عليه من خدمات عمومية؟

نعم ☐ لا ☐

17-زيادة عدد المشاريع العمومية يدفعك الى دفع الضريبة؟

نعم ☐ لا ☐

18-هل تعتقدون أن الضرائب تحسن من مستوى الخدمات العمومية؟

نعم ☐ لا ☐

19-هل تعتقدون أن هناك هدر (سوء) استخداماً لأموال العمومية؟

نعم ☐ لا ☐

20-إذا كانت الإجابة بنعم:

هل هذا العامل يقلل من رغبتك ودافعتك في دفع الضريبة؟

نعم ☐ لا ☐

```

SAVE OUTFILE='C:\Users\Bellabas\Desktop\سالم\سالم\احصائي\تحليل.sav'
/COMPRESSED.
DATASET ACTIVATE Jeu_de_données0.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Bellabas\Desktop\سالم\سالم\احصائي\تحليل.sav'
/COMPRESSED.
DATASET ACTIVATE Jeu_de_données0.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Bellabas\Desktop\سالم\سالم\احصائي\تحليل.sav'
/COMPRESSED.
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المستوى الخبرة ضريبة A1 a11 A2 A3 A4 A5 A6
A7 A8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 C16 C17 C18 C19
/ORDER=ANALYSIS.

```

Fréquences

Remarques		
Sortie obtenue		08-MAY-2016 10:39:09
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\Bellabas\Desktop\سالم\سالم\احصائي\تحليل.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المستوى الخبرة ضريبة A1 a11 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 C16 C17 C18 C19 /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,03

[Jeu_de_données0] C:\Users\Bellabas\Desktop\سالم\سالم\احصائي\تحليل.sav

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رجل	35	87,5	87,5	87,5
	امراة	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 22-30	13	32,5	32,5	32,5
	من 30-40	15	37,5	37,5	70,0
	اكثر من 40	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ابتدائي	3	7,5	7,5	7,5
	متوسط	4	10,0	10,0	17,5
	ثانوي	11	27,5	27,5	45,0
	جامعي	22	55,0	55,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5	16	40,0	40,0	40,0
	من 5 الى 10	14	35,0	35,0	75,0
	اكثر من 10	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

ضريبة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نظام حقيقي	12	30,0	30,0	30,0
اقتطاع من المصدر	8	20,0	20,0	50,0
نظام جزافي	20	50,0	50,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A1

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	15	37,5	37,5	37,5
لا	25	62,5	62,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A1'

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	26	65,0	65,0	65,0
لا	14	35,0	35,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A2

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	11	27,5	27,5	27,5
لا	29	72,5	72,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A3

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	6	15,0	15,0	15,0
لا	33	82,5	82,5	97,5
4	1	2,5	2,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A4

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	20	50,0	50,0	50,0
لا	20	50,0	50,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A5

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	27	67,5	67,5	67,5
لا	13	32,5	32,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A6

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	28	70,0	70,0	70,0
لا	12	30,0	30,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A7

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	35	87,5	87,5	87,5
لا	5	12,5	12,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

A8

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	24	60,0	60,0	60,0
لا	16	40,0	40,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B9

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	11	27,5	27,5	27,5
لا	29	72,5	72,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B10

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	14	35,0	35,0	35,0
لا	26	65,0	65,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B11

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	11	27,5	27,5	27,5
لا	29	72,5	72,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B12

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	32	80,0	80,0	80,0
لا	8	20,0	20,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B13

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	8	20,0	20,0	20,0
لا	32	80,0	80,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B14

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	36	90,0	90,0	90,0
لا	4	10,0	10,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

B15

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	8	20,0	20,0	20,0
لا	32	80,0	80,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

C16

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	30	75,0	75,0	75,0
لا	10	25,0	25,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

C17

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	30	75,0	75,0	75,0
لا	10	25,0	25,0	100,0
Total	40	100,0	100,0	

C18

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	23	57,5	57,5	57,5
لا	17	42,5	42,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

C19

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide نعم	37	92,5	92,5	92,5
لا	3	7,5	7,5	100,0
Total	40	100,0	100,0	

NPAR TESTS

 /CHISQUARE=A1 a11 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 C16 C17
 C18 C19 C20

/EXPECTED=EQUAL

/MISSING ANALYSIS.

Tests non paramétriques

Remarques		
Sortie obtenue		08-MAY-2016 10:39:43
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\Bellabas\Desktop\تحليل احصائي اسالمي\اسالمي.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques pour chaque test sont basées sur toutes les observations dotées de données valides pour les variables utilisées dans le test.
Syntaxe		NPAR TESTS /CHISQUARE=A1 a11 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 C16 C17 C18 C19 C20 /EXPECTED=EQUAL /MISSING ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,03
	Nombre d'observations autorisées ^a	32768

a. Basée sur la disponibilité de la mémoire de l'espace de travail.

Test du khi-deux

Tests statistiques			
	Khi-deux	ddl	Sig. asymptotique
A1	2,500 ^a	1	,114
A1'	3,600 ^a	1	,058
A2	8,100 ^a	1	,004
A3	44,450 ^b	2	,000
A4	,000 ^a	1	1,000
A5	4,900 ^a	1	,027
A6	6,400 ^a	1	,011
A7	22,500 ^a	1	,000
A8	1,600 ^a	1	,206
B9	8,100 ^a	1	,004
B10	3,600 ^a	1	,058
B11	8,100 ^a	1	,004
B12	14,400 ^a	1	,000
B13	14,400 ^a	1	,000
B14	25,600 ^a	1	,000
B15	14,400 ^a	1	,000
C16	10,000 ^a	1	,002
C17	10,000 ^a	1	,002
C18	,900 ^a	1	,343
C19	28,900 ^a	1	,000
C20	22,500 ^a	1	,000

a. 0 cellules (,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 20,0.

b. 0 cellules (,0%) ont des fréquences théoriques inférieures à 5. La fréquence théorique minimum d'une cellule est 13,3.

المحور 1 المحور 2 المحور 3
DESCRIPTIVES VARIABLES=3
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Remarques		
Sortie obtenue		08-MAY-2016 10:40:37
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\Bellabas\Desktop\تحليل احصائي \اسالمي\اسالمي.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES= المحور 1 المحور 2 المحور 3 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
المحور 1	40	1,38	1,88	1,6563	,12894
المحور 2	40	1,00	2,00	1,5333	,23930
المحور 3	40	1,00	1,67	1,3208	,17858
N valide (liste)	40				

CORRELATIONS

```

/VARIABLES=المحور 1 المحور 2 المحور 3
/PRINT=TWOTAIL NOSIG
/MISSING=PAIRWISE.

```

Corrélations

Remarques		
Sortie obtenue		08-MAY-2016 10:40:59
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\Bellabas\Desktop\تحليل احصائي\اسالمي\اسالمي.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques associées à chaque paire de variables sont basées sur l'ensemble des observations contenant des données valides pour cette paire.
Syntaxe		CORRELATIONS /VARIABLES=المحور1 المحور2 المحور3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

Corrélations

		المحور1	المحور2	المحور3
المحور1	Corrélation de Pearson	1	,225	,133
	Sig. (bilatérale)		,163	,412
	N	40	40	40
المحور2	Corrélation de Pearson	,225	1	,243
	Sig. (bilatérale)	,163		,130
	N	40	40	40
المحور3	Corrélation de Pearson	,133	,243	1
	Sig. (bilatérale)	,412	,130	
	N	40	40	40

Remarques

Sortie obtenue		08-MAY-2016 10:41:47
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\Bellabas\Desktop\تحليل احصائي اسالمي\اسالمي.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	40
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=1 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=المحور 1 المحور 2 المحور 3 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,00

الثبات : ألفا كرونباخ:

Fiabilité

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.906	40

الصدق: التجزئة النصفية:

Test-t

Statistiques de groupe					
	الطرفين	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الدرجات	الأعلى	11	133.4000	3.97492	1.77764
	الأدنى	11	87.2000	18.70027	8.36301

Test d'échantillons indépendants								
		Test de Levene		Test-t pour égalité des moyennes				
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type
الدرجات	variances égales	3.26	.108	5.40	10	.001	46.20000	8.54985
	variances inégales			5.40	4.361	.004	46.20000	8.54985

قائمة الأساتذة المحكمين

الجامعة	الاسم واللقب	الرقم
جامعة المسيلة	ولهي بوعلام	01
جامعة المسيلة	بلواضح الجيلالي	02

الملخص

لطالما اعتبرت الضريبة أساسا هاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من الموارد، غير انه وبالرغم من أهميتها إلا أنها تعاني العديد من المشاكل، والتي من أهمها التهرب الضريبي وضعف وعي المكلفين بها.

ومن هنا حاولنا من خلال دراستنا معالجة موضوع واقع الوعي الضريبي ومتطلبات تحقيقه لدى مجموعة من المكلفين، والذين يعدون مصدر الجباية العادية ومن ثم تمويل الاقتصاد الوطني.

ومن أجل الإلمام بجوانب الدراسة فقد قسمناها الى جانب نظري، والذي تناولنا فيه المفاهيم الأساسية المرتبطة بالوعي الضريبي، وجانب تطبيقي قمنا فيه بدراسة ميدانية على عينة من المكلفين بالضريبة بولاية المسيلة.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، المكلفين بالضريبة. الوعي الضريبي، متطلبات الوعي الضريبي.

Résumé

Ont longtemps été considéré comme la taxe une base importante pour le développement économique et social en raison de ses caractéristiques qui les distinguent des autres ressources, il est que, malgré son importance, mais il souffre de nombreux problèmes, au premier rang desquels est l'évasion fiscale et la mauvaise conscience des contribuables.

Par conséquent, nous avons essayé à travers nos études abordent la question de la réalité de la prise de conscience et les besoins fiscaux pour atteindre un groupe de contribuables, et qui sont la source de collecte régulière et le financement de l'économie nationale.

Et pour d'apprendre les aspects de l'étude, en à dé viser, que nous avons traité avec les concepts de base liés à la prise de conscience de l'impôt, et avec elle, nous avons appliqué une étude de terrain sur un échantillon de contribuables état liquéfié.

Mots clés : impôt, les contribuables. Tax-conscience, conscience des exigences de la taxe.